

EP

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

UNEP/OzL.Pro/ExCom/51/13
16 February 2007

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

برنامج
الأمم المتحدة
للبيئة



اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف
لتنفيذ بروتوكول مونتريال
الاجتماع الحادي و الخمسون
مونتريال، 19-23 مارس / آذار 2007

دراسة نظرية عن تقييم ادارة ورصد خطط الازالة الوطنية

ان وثائق ما قبل الدورات قد تصدر دون اخلال بأي قرار تتخذه اللجنة التنفيذية بعد صدورها.

لأسباب اقتصادية، لقد تمت طباعة هذه الوثيقة بعدد محدود، فيرجى من المندوبين أن يأخذوا نسختهم معهم الى الاجتماع وألا يطلبوا نسخا اضافية.

فهرس المحتويات

1	أولا	موجز تنفيذي
1	ثانيا	خلفية الموضوع وهدف الدراسة النظرية
2	ثالثا	اجراءات للدراسة النظرية
2	ثالثا-1	العينة التي تم استعراضها
4	ثالثا-2	استعراض الوثائق ومشاورات مع الوكالات المنفذة
5	ثالثا-3	قضايا التقييم التي تم تبينها
5	رابعا	التركيبة المؤسسية والادارة والتنسيق
5	رابعا-1	الاطار المؤسسي
7	رابعا-2	شرط المرونة
8	رابعا-3	التنسيق بين الوكالات
9	خامسا	الازالة التي تمت وجدوى التكاليف والتأخيرات والاستدامة
9	خامسا-1	الازالة التي أنجزت وجدوى التكاليف
11	خامسا-2	التأخيرات في التنفيذ ومصاعب التنفيذ
13	خامسا-3	الاستدامة
13	سادسا	التخطيط والتبليغ
13	سادسا-1	الاتفاقات وخطط التنفيذ السنوية
14	سادسا-2	تقارير التنفيذ السنوية
15	سابعا	تقارير التحقق
15	سابعا-1	الخطوط الارشادية والممارسات
17	سابعا-2	التحقق من ترتيبات الرصد على المستوى القطري
19	سابعا-3	تكلفة التحقق واختيار معايير للخبراء
19	ثامنا	خطة عمل لزيارات ميدانية للتقييم
19	ثامنا-1	قواعد التقييم المعدلة
20	ثامنا-2	النهج في مجال الزيارات الميدانية
20	ثامنا-3	البلدان المطلوب زيارتها

المرفقات:

المرفق الأول قائمة مراجعة للموضوعات

أولا - موجز تنفيذي

1- إن خطط ازالة الكلوروفلوروكربون (CFC) من وطنية وقطاعية قد أدخلت في الصندوق المتعدد الأطراف في 1997، وتزايد الأخذ بها تدريجيا في السنوات اللاحقة. ويوجد حتى الآن 19 خطة ازالة وطنية للـ CFC، اعتمدت من حيث المبدأ و77 شريحة تمويل سنوية في اطار هذه الخطط. وبالإضافة الى ذلك، هناك 9 خطط ازالة تغطي جميع المواد المستنفدة للأوزون (ODS) مع 36 شريحة تمويل سنوية معتمدة، وكذلك خطتان قطاعيتان تتطويان على 42 شريحة تمويل سنوية لعدة وكالات. وأغلبية هذه الخطط القطاعية تتعلق باستهلاك الـ CFC في الأيروسولات والتبريد والرغاوي، وهناك بعضها يتعلق بالـ CFC-113 وبـ ODS أخرى مستعملة كمذيبات.

2- ان الهدف من هذا التقييم هو استيفاء تقييم خطط ادارة غازات التبريد (RMPs) وخطط الازالة الوطنية (NPPs) في غير البلدان ذات الاستهلاك المنخفض (الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom48/12) التي ركزت أساسا على قطاع التبريد ولم تستطع القيام بتحليل متعمق لجوانب الادارة والرصد والتحقق من الـ NPPs. وكان ثمة تركيز على هذه القضايا باعتبارها قضايا تقييم، في الدراسة النظرية السابقة (الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom45/12) وكذلك في المقرر اللاحق 11/45، وأصبحت موضع التركيز في الدراسة النظرية التي ترشد عمل الخبراء الاستشاريين.

3- ان الخبراء الاستشاريين، في تعاون مع كبير موظفي الرصد والتقييم، قاموا باستعراض الوثائق المتاحة بشأن الـ NPPs، بالنسبة لـ 12 بلدا (معظمها وثائق مشروعات، وتعليقات من الأمانة وتقارير مرحلية سنوية وبرامج عمل وتقارير تحقق وكذلك مقررات وخطوط ارشادية من اللجنة التنفيذية). والبلدان التي اختيرت للدراسة النظرية هي عينة ذات صفة تمثيلية لطيف واسع من خطط الازالة. وجرت مناقشات مع الوكالات المنفذة ووردت تعليقات بشأن مسودة الدراسة النظرية أدرجت في الصياغة النهائية.

4- هذه الدراسة النظرية أعادت تأكيد العلاقة والأوان الزمني المطلوب لتقييم الادارة والرصد والتحقق من الـ NPPs. وهناك مزيد من قضايا التقييم تم تبينها تشمل الحاجة الى ما يلي: استعراض المؤشرات لتقييم التأخيرات في التنفيذ ومصاعب التنفيذ؛ وتحليل التنسيق المتوقع والذي يجري عندما تكون عدة وكالات منفذة عاكفة على تنفيذ أحد الـ NPP؛ وايجاد طريقة لتفسير بند المرونة واستعمال هذا التفسير لدى البلدان والوكالات المنفذة؛ وتقييم جوانب للحفاظ في فترة ما بعد 2010 على نتائج الازالة التي تتحقق.

5- من المقترح أن تقوم الزيارات الميدانية بتجميع مزيد من المعلومات عن خطة الازالة النهائية (NPP) في عدة بلدان من غير ذات الاستهلاك المنخفض. وخطط السفر لبعثات التقييم سوف يضعها كبير موظفي الرصد والتقييم في تشاور مع وحدات الأوزون في البلدان المطلوب زيارتها ومع الوكالات الثنائية والمنفذة المعنية بالأمر.

ثانيا - خلفية الموضوع وهدف الدراسة النظرية

6- إن الخطط الوطنية والخطط القطاعية لازالة الـ CFC (التي أدخلت في الصندوق المتعدد الأطراف في 1997) تستعمل اتفاقات التمويل القائمة على أساس الأداء. وهذه الاتفاقات تجعل الالتزام بالتمويل من جانب اللجنة التنفيذية مرتبطا بالترام بالبلدان المعنية بتحقيق أهداف الازالة السنوية، على أن تكون موازية أو متجاوزة لالتزامات البلدان بموجب بروتوكول مونتريال. والحاجة الى تخفيضات دائمة لمستويات الاستهلاك الوطني المجمع مبينة في المقرر 57/35. وكان ثمة عدد من المقررات الاضافية من اللجنة التنفيذية عن اعداد وتنفيذ وادارة خطط الازالة القائمة على أساس الأداء. والازالة التي أنجزت بموجب هذه الخطط والاستهلاك المتبقي من الـ CFC يجري التحقق منه كل سنة قبل الافراج عن الشريحة التالية.

7- تم حتى الآن .اعتماد 19 خطة ازالة CFC وطنية من حيث المبدأ، تنطوي على 77 شريحة تمويل سنوية في هذه الخطط. وبالإضافة الى ذلك هناك تسعة خطط ازالة وطنية تغطي جميع الـ ODS وتنطوي على 36 شريحة تمويل سنوية وكذلك يوجد خطتان للازالة القطاعية تنطوي على 42 شريحة تمويل سنوية لعدة وكالات. والخطط التي أعدت وجرى تنفيذها حتى الآن تبين درجة عالية من التشابه، على الرغم من بعض الاختلافات في الشكل والموضوع. وجميع الخطط تتضمن أهداف أداء محددة كمياتها من حيث أقصى قدر مسموح به من الاستهلاك في سنة معينة، وتحديد الازالة السنوية اللازمة، وكذلك أحكاما للتحقق من المعلومات والجزاءات وابلغها في حالة عدم الأداء. وتعطي هذه الخطط أيضا مرونة للبلد لاستعمال الأموال التي يتلقاها بالطريقة التي يراها خير طريقة لتحقيق الازالة المتفق عليها.

8- ان الغرض من هذا التقييم هو استيفاء خطط ادارة غازات التبريد وخطط الازالة الوطنية في غير البلدان ذات الاستهلاك المنخفض (الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom48/12)، وهي الخطط التي تركز أساسا على قطاع التبريد. وجوانب الادارة والرصد والتحقق من الـ NPPs، وهي أمور وقع عليها تركيز باعتبارها قضايا تتعلق بالتقييم في الدراسة النظرية السابقة (الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom48/12) وفي القرار اللاحق 11/45، قد تم استكشافها بطريقة تمهيدية ولم يجر تحليل متعمق بشأنها.

9- ان هذه الدراسة النظرية مقصود منها أن تحمل الوكالات المنفذة والوكالات الثنائية على اعداد التقييم والى الحصول على تغذية مرتدة من اللجنة التنفيذية بشأن قضايا التقييم المقترحة وعن النهج التي ينبغي اتباعها. والتعليقات على مسودة الدراسة النظرية التي وردت من البنك الدولي واليوندبيي قد أخذت في الحسبان في الوثيقة الحالية. وفي مرحلة ثانية، هناك زيارات ميدانية مقترح القيام بها الى بلدان مختارة من غير ذات الاستهلاك المنخفض.

ثالثا- اجراءات للدراسة النظرية

ثالثا-1 العينة التي تم استعراضها

10- هناك خبيران استشاريان، في تعاون مع كبير موظفي الرصد والتقييم، قاما بالقاء نظرات عامة الى الـ NPP في 12 بلدا كنقطة بداية (أنظر الجدول 1 أدناه) وقاما باستعراض الوثائق الاضافية المتاحة (ومعظمها وثائق مشروعات وتعليقات من الأمانة وتقارير مرحلية سنوية وبرامج عمل سنوية وكذلك المقررات ذات الصلة التي صدرت عن اللجنة التنفيذية). والمقصود كان أن تحدد ما هي القضايا – ان وجدت – من ضمن القضايا التي سبقت ملاحظتها التي يمكن مواصلة معالجتها أو العمل عليها على أساس المعلومات الواردة في ملفات الأمانة.

الجدول 1- عينة اختيرات لاستعراض الوثائق

البلد	القطاع	الوكالة	تاريخ الموافقة	عدد برامج العمل السنوية المعتمدة	عدد الشرائح* المعتمدة	عدد الشرائح التي أنجزت*
الأرجنتين	خطة ازالة الـ CFC	اليونيدو/البنك الدولي	أبريل 04	3	4	
البرازيل	خطة ازالة الـ CFC	اليونديبي/المانيا	يوليه 02	5	9	1
مصر	خطة ازالة الـ CFC	اليونيدو	يوليه 05	2	2	
أندونيسيا	خطة ازالة قطاعية (ODS)	اليونديبي/البنك الدولي/اليونيدو	ديسمبر 04	6	18	7
ليبيا	خطة ازالة الـ CFC	اليونيدو	ديسمبر 03	2	2	1
ماليزيا	خطة ازالة الـ ODS	البنك الدولي	ديسمبر 01	6	6	4
نيجيريا	خطة ازالة الـ CFC	البنديبي/اليونيدو	نوفمبر 02	3	5	
الفلبين	خطة ازالة الـ CFC	البنك الدولي/السويد	نوفمبر 02	4	7	4
تاييلند	خطة ازالة الـ ODS	البنك الدولي	ديسمبر 01	6	6	4
تركيا	خطة ازالة الـ CFC	البنك الدولي	ديسمبر 01	6	6	4
فنزويلا	خطة ازالة الـ CFC	اليونيدو	أبريل 04	2	2	
فييت نام	خطة ازالة الـ ODS	البنك الدولي	أبريل 05	2	2	

المصدر: قائمة جرد المشروعات المعتمدة والتقارير المرحلي عن عام 2005.
* في حالة التنفيذ على يد عدة وكالات منفذة، فإن عدد الشرائح السنوية يتزايد تبعا لذلك.

11- كما يمكن أن يرى من الجدول أعلاه، بذلت جهود لتحليل عينة ذات صفة تمثيلية لطيف واسع من الاتفاقات المتعددة السنوات. والبلدان التي اختيرت في الدراسة النظرية تكون: خليطا من البلدان الكبيرة والصغيرة؛ البلدان التي تبدو أنها تعاني من مصاعب في التنفيذ؛ البلدان السابقة لجدولها الزمني؛ البلدان الموجودة في مراحل مختلفة من تنفيذ الاتفاق (من الشريحة الأولى الى الشريحة السابعة). وهناك أيضا طائفة واسعة من حيث حجم الـ NPP وعدد الشرائح، سواء التي يجري صرفها أو التي تم صرفها.

12- من الـ 12 مجموعة وثائق خاصة بـ 12 بلدا درست بتعمق:

- (أ) ان اليونيدو هي الوكالة القائمة للـ NPP في أربعة بلدا، (الأرجنتين، مصر، ليبيا، فنزويلا) والبنك الدولي هو الوكالة القائمة في 5 (ماليزيا، الفلبين، تاياند، تركيا، فييت نام) واليونديبي في ثلاثة (البرازيل، نيجيريا، أندونيسيا)؛
- (ب) ان البنك الدولي هو وكالة متعاونة في الأرجنتين وأندونيسيا، بينما اليونيدو هي وكالة متعاونة في أندونيسيا ونيجيريا؛

(ج) ان الوكالة الألمانية الثنائية (GTZ) هي الوكالة القائمة بالتعاون مع الـ NPP في البرازيل والسويد (SEI و SIDA) وللـ NPP في الفلبين.

13- توجد خطوط ارشادية لاعداد وتنفيذ وادارة خطط ازالة الـ ODS من قطاعية ووطنية قائمة على أساس الأداء الفعلي، تم اعتمادها في الاجتماع الـ 38 للجنة التنفيذية. وكان الهدف منها هو تحسين التماسك بين الجوانب التي لم تكن قد عولجت في عدة السنوات الأخيرة معالجة موحدة، مع الاعتراف بأن الحالة القائمة في البلدان تختلف وأن الاحتياجات أيضا مختلفة. وفي هذا السياق، ان الـ NPP المنفذة في الـ 12 بلدا التي تم استعراضها كجزء من هذه الدراسة النظرية تبين وجود درجة كبيرة من التشابه والتلاقي، على الرغم من وجود تباينات سواء في شكل الـ NPP أو في مضمونها. ان الطراز والطول وطريقة تقديم وثائق المشروعات الخاصة بخطة الازالة الوطنية تختلف من وكالة الى أخرى. وعلى الرغم من هذه الاختلافات، فان معظم وثائق مشروعات الـ NPP تفي بالمتطلبات الواردة في الخطوط الارشادية الخاصة بالـ NPP، وتبين أيضا المتطلبات والسياسات و/أو الممارسات القياسية الداخلية المعمول بها في الوكالات القائمة نفسها. وتتبع بنية وشكلا متشابهين في كل بلد يكون فيه الوكالة المنفذة هي الوكالة القائمة. وبالإضافة الى ذلك، هناك تعديلات بسيطة في شكل الـ NPP لوحظت على مر الزمن، وهي ترجع بصفة أساسية الى قرارات جديدة أو اضافية صدرت عن اللجنة التنفيذية.

14- لا يزال من المهم أن تعالج الـ NPP معالجة سوية الظروف الوطنية لكفالة تخصيص المسؤوليات بشكل واضح، واشراك مجتمع أصحاب المصلحة في الأنشطة المبدولة وجعلهم يمسون بزمam عملية التنفيذ، وأن يقوم الإطار المؤسسي المحدد بكفالة نتائج مجدية من ناحية التكاليف ومستدامة. والاتفاقات المتعددة السنوات التي تحكم الـ NPP تعمل على أساس خطوط الأساس المتفق عليها بشأن الاستهلاك المؤهل من المواد الخاضعة للرقابة. ورصد وابلأغ التقدم الذي يحرز والتحقق من انجاز أهداف التخفيض هي بذلك سمات جوهرية تتطلب تفحصا عن كثب وبينما تمويل الاتفاقات المتعددة السنوات محسوب على أساس خطوط الأساس المتفق عليها للاستهلاك المؤهل للمواد الخاضعة للرقابة، فان البلدان تظل مسؤولة عن ازالة جميع ما لديها من الاستهلاك، سواء أكان مؤهلا للحصول على تمويل من الصندوق المتعدد الأطراف أم لا.

ثالثا-2 استعراض الوثائق ومشاورات مع الوكالات المنفذة

15- استعرضت هذه الدراسة النظرية 12 مجموعة وثائق خاصة بـ 12 بلدا. ومجموعة كل بلد تضم الوثائق التالية:

- (أ) وثيقة اقتراح الـ NPP؛
- (ب) الخطة الوطنية أو القطاعية للازالة؛
- (ج) مقررات اللجنة التنفيذية المتصلة بالموضوع؛
- (د) التقارير عن تنفيذ البرنامج السنوي المقدمة من الوكالات المنفذة المعنية بالأمر؛
- (هـ) ورقة تقييم المشروع لكل برنامج سنوي؛
- (و) التقارير المرحلية السنوية؛
- (ز) ملاحظات التقرير المرحلي لكل مشروع داخل في الخطة؛

(ح) جداول نظرات عامة الى المشروعات وموجزات احصائية تستعمل البيانات المستمدة من قائمة جرد المشروعات المعتمدة؛

16- إن النتائج التمهيدية المستخلصة من الدراسة النظرية جرت مناقشتها بطريقة مستمرة مع موظفي أمانة الصندوق في مونتريال ومع اليونديبي والبنك الدولي خلال اجتماعات عقدت يومي 18 و 19 ديسمبر/كانون الاول 2006 ومع اليونيدو يوم 15 يناير 2007 ومع الوكالات المنفذة مجتمعة خلال اجتماع ما بين الوكالات عقد في مونتريال في 16 يناير 2007. والتعليقات التي وردت عن مسودة الدراسة النظرية أخذت في الاعتبار عند وضع الوثيقة في صيغتها النهائية.

ثالثاً- 3 قضايا التقييم التي تم تبينها

17- إن الدراسة النظرية السابقة ودراسات حالات المتابعة وكذلك المقرر 11/45 كانت قد تبينت القضايا التالية لاجراء مزيد من تحليلها، وكان هذا التحليل هو موضع تركيز الدراسة الحالية:

(أ) كفاءة الاطار المؤسسي من حيث تقسيم العمل وتنسيقه بين وحدة الأوزون الوطنية، ووحدة ادارة المشروع والوسيط المالي والوكالة القائمة بالتنفيذ ولجنة الأوزون الوطنية شاملة تحليل مشاكل الابتداء والتأخيرات في التنفيذ وفي صرف الأموال؛

(ب) أدوار ومسؤوليات النقاط البؤرية (أي نقاط الاتصال) المقررة في مختلف الوزارات والوكالات الحكومية المعنية بالأمر، وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة والنهوج التي تتولي البلدان نفسها الامسك بزمامها؛

(ج) المشروعات الوطنية مقابل النهج الذي يتناول كل مشروع على حدة أو النهج القطاعي في الخطط التي تنفذها عدة وكالات؛

(د) جودة وتماسك والشكل الموحد لتقارير التنفيذ السنوي، وبرامج التنفيذ السنوية؛

(هـ) الاستعمال الفعلي وفائدة الخطوط الارشادية المتعلقة باعداد وتنفيذ وادارة خطط الازالة الوطنية والقطاعية القائمة على أساس الأداء الفعلي والتي اعتمدها اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثامن والأربعين؛

(و) الناحية العملية والفائدة المستمدة من شرط المرونة لتغيير تركيبة الأنشطة وحساب تكاليفها وتحديد مواعيتها، في سياق المقررين 15/45 و 37/46 الصادرين عن اللجنة التنفيذية؛

(ز) طرائق التحقق واستقلال المراجعين ومؤهلاتهم، وما يرتبط بذلك من تكاليف، وامكانية استعمال بدائل أقل تكلفة، ووفاء الخطوط الارشادية الحالية بالغرض المطلوب، وهي الخطوط التي وافق عليها الاجتماع الـ 46 للجنة التنفيذية (المقرر 38/46)

رابعاً - التركيبة المؤسسية والادارة والتنسيق

رابعاً-1 الاطار المؤسسي

18- بشأن الأطر المؤسسية، ان الـ NPP التي وضعت في أول الأمر لا تشير الى انشاء وحدة مستقلة لادارة المشروعات أو ما يرادفها، كما لا تشير الى المسؤولية التي أسندت اليها لانجاز الـ NPP. وفي بعض الحالات،

مثلا في فنزويلا، هناك اشارة الى انشاء فريق مخصص لقطاع التبريد ولكن لا توجد اشارة الى نظام ادارة الـ NPP شاملا. وبالنسبة لأندونيسيا، ان الـ NPP هو تجميع لخطط الازالة القطاعية الجارية، مع عدة وكالات منفذة. ويتضمن ذلك صناعة التبريد وخدمة التبريد (اليونديبي) والأيروسول وقطاع خدمة أجهزة تكييف السيارات (البنك الدولي) والمذيبات (اليونيدو).

19- ان المشروعات التي ينفذها البنك الدولي هي وحدها التي تشير على وجه التحديد الى انشاء وحدة لادارة المشروعات (والأمثلة على ذلك هي ماليزيا والفلبين وتايلاند وفيتنام). ووثائق الـ NPP الخاصة باليونديبي تشير الى "الشروع المبكر في وحدة تنفيذ ورصد" أو تشير الى "وحدات تنفيذ" أو "فريق تنفيذ" والى ادارة على يد فريق مخصص. ويلاحظ اليونديبي أيضا في وثائق المشروعات الخاصة بالخطط القطاعية، هناك اشارة الى وحدة للادارة والتنسيق القطاعي، والى الميزانية المخصصة لتلك الوحدة. وهناك وثيقة لـ "آلية تشغيلية للتنفيذ" تبين الاطار المؤسسي، والاجراءات التشغيلية والرصد والتبليغ وكذلك تنفيذ المسؤوليات بين أصحاب المصلحة (الوكالة المنفذة، وحدة الأوزون الوطنية، وحدة ادارة المشروعات، المنشآت المتلقية)، وشكل وثيقة الـ NPP الصادرة عن اليونيدو، لا يشير بصفة عامة الى وحدة ادارة المشروعات (والأمثلة هي الأرجنتين، مصر، ليبيا، فنزويلا) أو الى نظام ادارة آخر. ويبدو أن اليونيدو تعتمد بدلا من ذلك على قدرات وحدة الأوزون الوطنية. ونظام الادارة موصوف في التبديل 5-ألف الوارد في الاتفاق الخاص بكل NPP، والذي تخصص فيه المسؤوليات. وقد يكون ذلك مرضيا للدعوة التي تتضمنها الخطوط الإرشادية الى تحديد "ادارة عرض وطلب الـ ODS في البلد لتحقيق أهداف الاقتراح".

20- على الرغم من أنه لا توجد أية NPP نفسها تتضمن اطارا شاملا للادارة والمساءلة، فبالنسبة لليونديبي وللبنك الدولي هذا مقرر في "اطار للمسؤولية والمساءلة" أو في "الكتاب المرجعي بشأن تنفيذ المشروعات". والحال بالنسبة لليونيدو أمر يقتضي مزيدا من التحري.

21- إن اليونديبي والبنك الدولي قد بينا أن وحدات ادارة المشروعات فيها مزايا هامة. فاليونديبي قد لاحظ أن شروط تكليف موظفي وحدة ادارة المشروعات تتضمن مسؤوليات واضحة ومساءلات وتوقعات أداء صريحة. ويتم التعاقد مع الموظفين عن طريق الوكالات المنفذة وهم يخصصون لوظيفة محددة بالذات، ولذا، لن يكلفوا بالقيام بمسؤوليات أو أنشطة ليست ذات علاقة، كما يحدث في حالات كثيرة مع موظفي الوزارات. ويلاحظ البنك الدولي أن نهج وحدة ادارة المشروعات أمر يسمح بتنفيذ أكثر تنسيقا للمشروعات وذلك بسبب وجود درجة من الاستقلال بالقياس الى عمليات صنع القرار المألوفة في الحكومة. ويلاحظ البنك أيضا أنه على صعيد الاجراءات لا يستطيع البنك صرف أموال لدفع أجور موظفين حكوميين، ولذا تدعو الحاجة الى متعهدين في نطاق وحدات ادارة المشروعات. وهناك ملحوظة أخرى وهي أن الموظفين الذين يتم استئجارهم لوحدة ادارة المشروعات يملكون مهارات متخصصة ومهارات تقنية ذات صلة بما هو مطلوب منهم، بينما ليس ذلك دائما هو الحال بالنسبة للموظفين المعيّنين لوحدة الأوزون من قبل الوزارة.

22- هناك أيضا بعض وجوه الضعف في نهج وحدات ادارة المشروعات المتصلة بالتكاليف الاضافية وخطر ألا تحصل وحدة ادارة المشروعات على تمويل بعد عام 2010، بينما وحدة الأوزون الوطنية يرجح أن يحتاج الأمر اليها لمواصلة الرصد وازالة ثلاثي كلورو الإيثان (TCA) وبروميد الميثيل وللعمل بشأن الـ HCFCs. وسيكون من الجوهر كفالة ألا يكون بناء القدرة، خصوصا فيما يتعلق بالعمل مع القطاع الخاص والقطاع غير الرسمي، ألا يكون هذا البناء محصورا في وحدة ادارة المشروعات بل أن يكون أمرا متصلا بصفة مستمرة مع وحدة الأوزون الوطنية كذلك.

23- هناك أيضا موضوع الادارة العامة المتعلق بجدوى تكاليف الأطر البديلة لوحدة ادارة المشروعات. فهناك ثلاثة وحدات لادارة المشروعات تبدو مستعملة، ويقتضي الأمر مزيدا من التحري عن كفاءتها وعن

التكاليف المرتبطة بها بقصد ادخال تصحيحات ممكنة في المستقبل على الخطوط الارشادية. والنماذج الثلاثة هي كما يلي:

- (أ) ان وحدة ادارة المشروعات هي مجموعة فرعية معينة من وحدة الأوزون الوطنية التي تعمل في نفس المكتب، مثلا كما هي الحال في أندونيسيا والهند؛
- (ب) ان وحدة ادارة المشروعات كائنة في مكاتب مختلفة ولكنها تعمل تحت الاشراف المباشر لرئيس وحدة الأوزون الوطنية كما هي الحال في ماليزيا مثلا؛
- (ج) ان وحدة ادارة المشروعات مستقلة ومسؤولة مباشرة أمام الادارة العليا لوزارة البيئة كما هي الحال مثلا في تايلاند.

24- إن الـ NPP التي يقوم البنك الدولي بتنفيذها هي بصفة عامة واضحة تماما بشأن تقسم المسؤولية بين الوكالات المنفذة بما فيها الشركاء الثنائيين، وكذلك بين وحدة الأوزون الوطنية ووحدة ادارة المشروعات. أما الـ NPP الخاصة باليونيدو فليست واضحة بشأن تقسيم المسؤولية بين اليونيدو وأية وكالات منفذة متعاونة ووحدة الأوزون الوطنية. والاشارة الى تقسيم العمل بين أصحاب مصلحة آخرين أمر مبهم جدا أو غير موجود. ووثائق المشروعات بالنسبة للـ NPP التي ينفذها اليونديبي هي مبهمة جدا بشأن دور مختلف أصحاب المصلحة، فيما عدا القطاعات أو المهام المسندة الى وكالات أخرى. وهذه معلومات مع ذلك تبدو متاحة في وثائق أخرى أعدها اليونديبي، وخصوصا شروط تكليف وحدات ادارة المشروعات.

25- لا يوجد بين الـ NPP التي تم استعراضها أية NPP تعالج مسؤوليات الكيانات الأخرى (الوسطاء الماليين، (FIs) الوكالات المشاركة، المؤسسات الوطنية الخ) بيد أنه، في حالة البنك الدولي، فان هذه المعلومات واردة في الكتاب المرجعي لتنفيذ المشروعات، لكل بلد يعنيه الأمر، وهو كتاب يحدد أيضا دور الشركات المستفيدة. وبالنسبة لليونديبي، هناك وصف للموضوع وارد في وثيقة "آلية تشغيلية للتنفيذ" (كما هي الحال في أندونيسيا). وبصفة عامة لا يوجد الا قليل من المعلومات - ان وجد شيء منها أصلا - في وثائق المشروعات الخاصة بالـ NPPS والـ AIPS متعلقة بالتنسيق بين أصحاب المصلحة، وهو أمر يقتضي مزيدا من التحري.

رابعا- 2 شرط المرونة

26- إن المقررين 15/45 و 37/46 يحددان بوضوح الاجراءات التي تطبق بشأن بنود المرونة في الـ NPP. وهي تحدد ما هي التغييرات الرئيسية التي يحتاج الأمر الى بيان خطوطها العريضة في الـ AIP، وينبغي رفعها الى اللجنة التنفيذية للنظر فيها قبل الموافقة عليها. وأية تغييرات بسيطة يمكن ابلاغها بعد التنفيذ. وفيما عدا الـ AIP بالنسبة للشريحة الخامسة للبرازيل، حيث توجد اشارة الى استعمال بند المرونة لاعادة توجيه بعض الأنشطة، ليس هناك في الـ AIPs برهان على وجود مثل هذا التبليغ، ولا تذكر التغييرات في التكلفة الا في بعض الحالات.

27- أبلغت في احدى الحالات أنه بسبب وجود فروقات كبيرة بين الأسعار المقدرة والأسعار الفعلية لمعدات استرداد الـ CFC، فبدلا من 3 000 جهاز من المعدات لم يسمح الأمر الا بتوريد 2 000 جهاز. وبالإضافة الى ذلك، هناك قدر كبير من المال نقل من قطاع فرعي آخر لتغطية زيادة تكاليف معدات الاسترداد. وعلى الرغم من أن هذه التغييرات قد ذكرت في تقرير التنفيذ السنوي، لم يعط أي تفسير لوقوع تخفيض المعدات على الازالة أو لعواقبه الأخرى وهي المعدات التي تم توريدها الى أصحاب المصلحة وخفضت بمقدار وصل الى

33%. ولم يسمح الأمر أيضا بتحديد ما اذا كان التغيير في توريد المعدات والتخفيض الكبير في تمويل القطاع الآخر كان أمرا نهائيا أو كان عرضة لبعض التصحيحات المستقبلية.

28- بالنسبة للـ NPPs التي ينفذها البنك الدولي، فإن الاتفاق بين البلد واللجنة التنفيذية واتفاق المنحة الذي يوقعها البنك مع البلد، يضعان حدودا لتطبيق بند المرونة. ويشير اتفاق المنحة الى سياسات اللجنة التنفيذية ثم يقسم المصاريف المزمعة الى 4-5 فئات تقوم على أساس الـ NPP وأية مشروع آخر من الصندوق المتعدد الأطراف، يقع في اطار اتفاق المنحة. ومن الناحية التاريخية، ان أرصدة الأموال غير المستعملة في نهاية الاتفاق تعاد الى الصندوق عن طريق البنك. وكانت هذه هي الحال بالنسبة للمشروعات الفردية ولكن ليس بالنسبة للاتفاقات المتعددة السنوات حتى الآن. ورأي اليونيدو هو أن جميع المقررات والخطوط الإرشادية الصادرة عن اللجنة التنفيذية بشأن الأهلية تنطبق أيضا على الاتفاقات المتعددة السنوات، وأن ذلك أمر ينبغي أن يبلغ صراحة الى جميع البلدان المعنية.

29- لدى اليونديبي تفسير أوسع نطاقا، يسمح باستعمال بند المرونة لكي يمول مثلا ازالة مرافق انتاج الرغاوي، التي أنشئت بعد يوليو 1995، غير المؤهلة للتمويل كمشروعات فردية. ويلاحظ اليونديبي أن ذلك قدم بوضوح في اقتراح المشروع للبرازيل، الذي وافقت عليه اللجنة التنفيذية على الرغم من أن التمويل قد حسب فقط على أساس الاستهلاك المؤهل. وهناك بعض البلدان تشعر أنه لا بد لها أن تقدم بعض المساعدة المالية الى مصانعها هذه، أو أن تغامر بمواجهة دعاوي قضائية يمكن أن تزعزع بخطورة برامج الازالة كلها. وسواء أكان ذلك استعمالا سديدا لبند المرونة أم لا، فهذا أمر يمكن مناقشته ويحتاج الى توضيح.

30- إن القضايا الآتية تحتاج الى مزيد من التقييم والمناقشة:

- (أ) هل البلدان مؤهلة، تحت بند المرونة، أن تحفظ أموالا لاستعمالها في انفاقات تتعلق بازالة الـ ODS بعد 2010؛
- (ب) هل يسمح بند المرونة باستعمال أموال لتمويل التحويلات، حيثما تكون المصانع قد أنشئت بعد يولييه 1995؛
- (ج) هل حدثت حالات طرأت فيها تغييرات رئيسية دون موافقة مسبقة من اللجنة التنفيذية وطرأت فيها تغييرات صغيرة لم يتم ابلاغها في تقارير التنفيذ السنوية؛
- (د) ما هو الشكل الذي ينبغي استعماله لتبليغ هذه القضايا كي يكفل أن يكون التبليغ مفيدا للجنة التنفيذية وللبلد ولأصحاب المصلحة.

31- ساندت الوكالات المنفذة فكرة التبليغ عن استعمال بند المرونة في التقارير السنوية للتنفيذ، حسب مقتضى الحال.

رابعا-3 التنسيق بين الوكالات

32- ان الوكالة القائدة مسؤولة عن كفالة أن يتم أي تنسيق لازم. وفي بعض البلدان، ليس هناك دليل على تخطيط منتظم لأنشطة التنسيق لكل شريحة أو في ارتباط بالخطة الجامعة. ومثل هذا التنسيق ليس لازما الى الدرجة نفسها اذا كانت أنشطة الازالة منظمة تنظيما جيدا من جانب وحدة الأوزون الوطنية.

33- خلال المناقشات مع الوكالات المنفذة بشأن موضوع التنسيق لوحظ ما يلي:

- (أ) لا توجد مذكرات تفاهم أو أية وثائق رسمية أخرى فيما يتعلق بالتنسيق داخل البلد بين الوكالات المنفذة. وهناك استثناء واحد هو الفلبين، حيث يوجد اتفاق رسمي بين البنك الدولي وحكومة السويد، يقضي بأن يقوم البنك بتوجيه مسار أموال وكالة السويد الدولية للتنمية (SIDA) الى الفلبين. وهناك اتفاق اضافي بين الفلبين والبنك يغطي عنصر الوكالة السويدية المذكورة في الـ NCPP. وبالنسبة للبنك الدولي، إن أي تعاقد من الباطن لأنشطة انما هو تعاقد يجري إعمالا لاتفاق ملزم قانونا كجزء من السياسة القياسية التي يسير عليها البنك. وكان الشعور العام هو أن مزيدا من اصفاء الطابع الرسمي على الترتيبات للتنسيق هو أمر ليس لازما؛
- (ب) لاحظت اليونيدو انه في حالات كثيرة، قررت البلدان الطريقة التي ستقوم بها بالتنسيق، وهو أمر يتم من خلال اتصالات منتظمة مع أصحاب المصلحة بدلا من عقد اتفاقات رسمية؛
- (ج) هناك بلدان كثيرة أنشأت لجان توجيهية عالية المستوى، تقوم بتنسيق تنفيذ الـ NPP. وفي بعض البلدان (مثلا أندونيسيا) يجري التنسيق على أساس كل قطاع على وجه التحديد؛
- (د) إن اليونديبي والبنك الدولي قد لاحظا أن جهدا قد بذل لاجراء بعثات مشتركة بقصد تسهيل التنسيق، غير أن ذلك لم يكن مرضيا بسبب صعوبة تنسيق خطط سفر الموظفين بسبب عوائق للسفر لم تكن منظورة.
- (هـ) إن التنسيق صعب مع CAP اليونيب (CAP تعني برنامج المساعدة على الامتثال) إذ أن وكالات منفذة أخرى قد أبلغت أنها في كثير من الأحوال لا تكون على علم بأنشطة الـ CAP في البلدان التي تعمل فيها، وأن المشورة المقدمة الى البلدان من جانب موظفي الـ CAP يمكن أن تحدث لبثا اذا كانت منافية لسياسات الوكالة القائدة. ولذا اقترح أن تكون تدخلات موظفي الكاب مقصورة على التدخل لدى البلدان الصغيرة التي في حاجة الى مساعدة اضافية.

34- من المهم أن يلاحظ أن الدراسة النظرية قد أظهرت عدم وجود أية مشكلات خطيرة نشأت نتيجة لنقص في التنسيق. وعلى غرار ذلك، ليست هناك دلائل على حدود تأخيرات في التنفيذ أو مصاعب بسبب احتكاكات بين الوكالات المنفذة.

خامسا الازالة التي تمت وجدوى التكاليف والتأخيرات والاستدامة

خامسا-1 الازالة التي أنجزت وجدوى التكاليف

35- ان الجدول 2 فيه بيان للازالة المزمعة والتي أنجزت حتى اليوم بالنسبة لـ 12 بلدا جرى تحليلها. والشريحتان الأوليان تتميزان بأنه ليس فيهما الا قليل أو لا يوجد فيهما أي ازالة متوقعة أو معتمدة، حيث أن هذه المدة لازمة لايجاد البنية التحتية المؤسسية وللشروع في الأنشطة. وعدد الشرائح المعتمدة والتي أنجزت مبين في الجدول 1 في القسم 1-2 أعلاه.

الجدول 2- الازالة المزمعة والتي انجزت (طن ODP)

البلد	مجموع الازالة المعتمدة بموجب الاتفاق	الازالة المعتمدة بموجب الاتفاق حتى عام 2005	الازالة المعتمدة بموجب الاتفاق حتى عام 2007	مجموع الازالة المعتمدة للشرائح	مجموع الازالة التي انجزت للشرائح	خط الأساس	استهلاك 2005	استهلاك 2005 كنسبة من خط الأساس
الأرجنتين	1,810	100	700	302	100	4,697.2	1,675.5	36%
البرازيل	5,801	2,731	4,801	4,801	3,751	10,526.0	967.0	9%
مصر	537	190	472	372	0	1,668.0	821.2	49%
أندونيسيا	3,730	1,827	3,730	2,541	1,567	8,333.0	2,385.0	29%
ليبيا	451	274.5	438.9	274	274	716.7	252.0	35%
ماليزيا	1,911	1,193	1,402	1,313	722	3,271.1	661.5	20%
نيجيريا	2,490	1,533	2,225	1,782	865	3,650.0	466.1	13%
الفلبين	2,018	509	1,565	689	540	3,055.9	1,014.2	33%
تايوان	3,108	1,738	2,190	2,178	972	6,082.1	1,259.9	21%
تركيا	977	827	977	990	856	3,805.7	132.8	3%
فنزويلا	1,035	0	250	50	0	3,322.4	1,658.4	50%
فييت نام	259	0	165	205	0	500	234.8	47%

المصدر: قائمة جرد المشروعات المعتمدة (نوفمبر 2006) والتقارير المرحلية (2005) وبيانات المادة 7 (بيانات البرنامج القطري لفنزويلا)

36- عند اجراء مقارنة بين الازالة المزمعة والازالة التي انجزت مع بيانات استهلاك 2005 يمكن أن يرى أن عدة بلدان تشمل البرازيل وماليزيا ونيجيريا وتايوان وتركيا، لديها أسباب غير واضحة تماما في مشروعات التنفيذ السنوي، أدت الى أن تتجاوز بكثير ما لديها من أهداف الازالة. وفي حالة البرازيل وتركيا، ان استهلاك الـ CFC المتبقي يبلغ حوالي 9% و 3% من استهلاك البلدين في خط الأساس على التوالي. وهناك أيضا بضعة بلدان، مثل مصر وأندونيسيا وليبيا، حيث جزء من استهلاك الـ CFC لا تغطيه الـ NPP المعتمدة. وما لم تكن ثمة مقادير سبقت الموافقة عليها لأنشطة خارجة عن نطاق الـ NPP، مثل الـ CFC في مشروعات ازالة أجهزة الاستنشاق ذات الجرعة المقننة، فان الجهود الاضافية من البلدان يمكن أن تكون أمرا لازما للوفاء بالتزاماتها الناشئة عن بروتوكول مونتريال. وهذه الحالات لا تعالجها تقارير التنفيذ السنوية.

37- لم تحدث حتى الآن أية حالة طلب حصول على تمويل لشريحة من الـ NPP، لم توافق عليها اللجنة التنفيذية لأن هدف الازالة الخاص بالشريحة السابقة لم يتحقق. بيد أنه في بعض الحالات ان الموافقة على الشريحة التالية قد تأخر عندما لم يكن من المستطاع التحقق أو لم يكن قد تم التحقق من حالة الازالة، في وقت يسمح بعرض الشريحة على أمانة الصندوق.

38- إن الأداة الأولى لقياس الفعالية هي جدوى التكاليف أي تكلفة الكيلوغرام من كل ODS يزال. ويبين الجدول 3 التالي متوسط جدوى التكاليف بالنسبة للشرائح الى الآن.

الجدول 3- جدوى تكاليف الاتفاقات المتعددة السنوات وشرائحها

البلد	القطاع	الوكالة	جدوى التكاليف في	
			الاتفاق (دولار أمريكي/كغ)	جدوى تكاليف الشرائح التي أنجزت (دولار أمريكي/كغ)
			المزجم	الفعلي
الأرجنتين	خطة ازالة الـ CFC	اليونيدو/البنك الدولي	لا ينطبق	لا ينطبق
البرازيل	خطة ازالة الـ CFC	اليونديبي/ألمانيا	6.28	6.28
مصر	خطة ازالة الـ CFC	اليونيدو	لا ينطبق	لا ينطبق
أندونيسيا	خطة ازالة قطاعية ODS	اليونديبي/البنك الدولي/اليونيدو	19.75	12.99
ليبيا	خطة ازالة الـ CFC	اليونيدو	10.00	8.39
ماليزيا	خطة ازالة الـ ODS	البنك الدولي	11.73	7.78
نيجيريا	خطة ازالة الـ CFC	اليونديبي/اليونيدو	لا ينطبق	لا ينطبق
الفلبين	خطة ازالة الـ CFC	البنك الدولي/السويد	13.05	2.90
تايلند	خطة ازالة الـ ODS	البنك الدولي	11.38	2.97
تركيا	خطة ازالة الـ CFC	البنك الدولي	9.23	7.07
فنزويلا	خطة ازالة الـ CFC	اليونيدو	لا ينطبق	لا ينطبق
فييت نام	خطة ازالة الـ ODS	البنك الدولي	لا ينطبق	لا ينطبق

39- إن هذه الأرقام تبين أن الـ NPP. مجدية جدا من ناحية التكاليف لأنها تقل بقدر محسوس عن عتبات جدوى التكاليف المطبقة في معظم القطاعات بموجب نهج الأخذ بكل مشروع على حدة المتبع تقليديا.

خامسا-2 التأخيرات في التنفيذ ومصاعب التنفيذ

40- إن التأخيرات التي لوحظت في التنفيذ أو حدثت فعلا تشمل التأخيرات المتعلقة بالانفاق وكثيرا ما تكون بمثابة اشارة الى حدوث مصاعب في التنفيذ، والى أن الأنشطة لا تجري على النحو الذي كان مخططا. بيد أنه حيث أن تفسير هذه البيانات أمر يختلف فان القضايا جديرة بمزيد من التحليل.

41- إن استعراض الوثائق المتاحة والاحصاءات التي قامت الأمانة بتجميعها تبين الحالة الآتية كما هي واردة في الجدول 4 أدناه بالنسبة لـ 12 بلدا تم تحليلها فيما يتعلق بالاتفاقات والالتزامات.

الجدول 4- حالة الأموال مقابل الازالة المتوقعة

البلد	الوكالة	التاريخ المعتمد للخطة	الأموال المعتمدة حتى الآن للشرائح	الأموال المصروفة حتى الآن	النسبة المئوية من الصرف	النسبة المئوية من الصرف زائد الالتزامات	درجة الأموال المصروفة والمقدر أنها صرفت حتى نهاية 2006	درجة الازالة المتوقعة على أساس الشرائح المعتمدة (طبقا لبيانات المادة 7 أو بيانات البرنامج الفطري)
الأرجنتين	اليونيدو/البنك الدولي	أبريل 04	6,193,500	733,553	12%	24%	25%	33%
البرازيل	اليونديبي/ألمانيا	يوليه 02	25,480,000	9,414,771	37%	37%	58%	78%
مصر	اليونيدو	يوليه 05	2,200,000	13,834	1%	1%	23%	0%
أندونيسيا	اليونديبي/البنك الدولي/اليونيدو	ديسمبر 04	19,779,588	7,687,498	39%	58%	62%	62%
ليبيا	اليونيدو	ديسمبر 03	2,220,000	1,269,243	57%	89%	90%	100%

55%	87%	91%	53%	5,615,123	10,692,005	ديسمبر 01	البنك الدولي	ماليزيا
49%	50%	44%	26%	2,903,606	11,005,283	نوفمبر 02	اليونديبي/ اليونيدو	نيجيريا
78%	30%	100%	16%	1,642,869	10,127,693	نوفمبر 02	البنك الدولي/السويد	الفلبين
45%	52%	94%	22%	2,888,254	13,243,626	ديسمبر 01	البنك الدولي	تايلند
86%	86%	94%	67%	6,051,124	9,000,000	ديسمبر 01	البنك الدولي	تركيا
0%	22%	47%	22%	791,195	3,526,893	أبريل 04	اليونيدو	فنزويلا
0%	37%	46%	0%	0	1,081,537	أبريل 05	البنك الدولي	فييت نام

المصدر: التقارير المرحلية

42- هناك 7 بلدان تبلغ فيها نسبة الأموال المصروفة 30 % أو أقل (الأرجنتين، مصر، نيجيريا، الفلبين، تايلند، فنزويلا، فيتنام) وبلد واحد (تركيا) لديه خطة من أوائل خطط الازالة قد صرف أكثر من 60% من الأموال المعتمدة للشرائح حتى الآن.

43- على الرغم من أن الـ NPP المعتمدة في وقت أحدث عهدا تنطوي بصفة عامة على أرقام صرف منخفضة فإن ذلك صحيح أيضا لبعض الـ NPP السابقة. ومستوى الصرف المتوسط المنخفض للشرائح المعتمدة في الـ 12 بلدا يوحى بأن أغلبية خطط الازالة في البلدان التي تغطيها هذه الدراسة النظرية تعاني تأخيرات وأن الجداول الزمنية للصرف كما جاءت في الاتفاقات كانت مزدحمة في مطلعها. بيد أن الالتزامات مضافا إليها المصروفات المتوقعة حتى نهاية 2006 تتمشى الى درجة أقرب بكثير مع درجة الازالة المتوقعة على أساس الشرائح التي اعتمدت فعلا.

44- توجد عدة تقارير مرحلية تلاحظ - كأسباب للتأخيرات - الحاجة الى ادخال تدابير قانونية ومؤسسية جديدة أو اضافية للتوصل الى مقررات بشأن الموقع وخطوط التبليغ الخاصة بوحدة ادارة المشروعات، والحصول على اتفاق بشأن مستويات تعيين الموظفين وأجورهم ولتعيين الموظفين وبناء الوفاق بين آراء أصحاب المصلحة، المطلوب مسبقا، وتخصيص المسؤوليات ويجاد أنظمة للرصد. إن هذه الخطوات لازمة وان يكن من شأنها أحيانا أن تسبب تأخيرات ولكن هل هذه هي تأخيرات فعلا أو مجرد سوء تقدير للوقت الذي كان لازما لإنجاز تلك المهام. فهذا أمر مطروح للتساؤل. ومما يدعو الى الأسف أن الوثائق التي جرى استعراضها لا تصف على وجه التحديد ما هي الاجراءات والعمليات الجديدة التي أنشئت وكيف أثرت في الانجاز. ان هذا العنصر سيقضي مزيدا من التحري بقصد تحديد هل يقتضي الأمر مراجعة الخطوط الإرشادية. والأسباب الأخرى المقدمة لتفسير التأخيرات هي:

- (أ) الحاجة الى مزاولة ادارة سديدة (تنطوي على احتجاز عمليات الصرف على التدريب الى أن يصبح مثلا نافذا التشريع الخاص بالترخيص)؛
- (ب) تأخيرات في تسليم المعدات من جانب مورديها؛
- (ج) حدوث مصاعب لم تكن متوقعة في تبين وتحديد صفة من لهم حق الاستفادة؛
- (د) حدوث أعداد كبيرة لم تكن متوقعة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي لها حق الاستفادة؛
- (هـ) عوائق غير منظورة من قانونية وادارية محلية؛
- (و) عدم تفهم الأمور أو عدم الامام بقدرات الانجاز بسبب تغيير الموظفين في وحدات الأوزون الوطنية ووحدة ادارة المشروعات.

45- إن الوكالات المنفذة تقول ان خطط التنفيذ السنوي تبين أن الأنشطة المزمعة هي جزء من الخطط الدوارة التي لا تتقدم بصفة عامة على خط مستقيم وأن تواريخ اتمام الشرائح السنوية انما هي تواريخ مصطنعة. والتأخيرات في التنفيذ ومصاعبه ينبغي تقييما من عدة جهات نظر:

- (أ) الازالة المزمعة والمنجزة فعلا حسب التحقق؛
- (ب) تواريخ انجاز الشرائح المزمعة والمنجزة فعلا؛
- (ج) الأنشطة المزمعة والتي تم انجازها؛
- (د) حالة المصروفات الفعلية وبيان الجهات التي صرفت اليها الأموال؛
- (هـ) حالة الالتزامات التي سوف تؤدي الى صرف حتى نهاية السنة الجارية؛
- (و) عرض الشريحة القادمة كما هي مقررة ومنجزة فعلا.

46- إن النتيجة التي يمكن استخلاصها من هذه الدراسة النظرية هي أن قضية التأخيرات والمصاعب في التنفيذ لها عدة أبعاد وأن برامج الازالة المستعرضة تكون في المعتاد متمشية مع المقرر من حيث ازالة الـ ODS. ويحتاج الأمر الى مزيد من التحليل فيما يتعلق بالمؤشرات الأخرى وقد يساعد ذلك أيضا عملية استعراض طلبات التمويل المستقبلية لشرائح جديدة في الاتفاقات المتعددة السنوات بالأمانة التي لا تكون خاضعة بعد ذلك الى تأخير التنفيذ الذي يجري رصده فيما يتعلق بالمشروعات الفردية، اذا ما تمت الموافقة على التوصيات الواردة في UNEP/OzL.Pro/ExCom/51/14.

خامسا-3 الاستدامة

47- من المفهوم أن استدامة الـ NPP تعني تحقيق أهداف الازالة كما هي مقررة في مواعيدها والحفاظ على الأهداف فيما يجاوز مدة الاتفاق. والاستدامة ليست أمرا يتبع او توماتكيا. فالوكالات المنفذة لا بد أن تساعد وحدات ادارة المشروعات ووحدات الأوزون الوطنية في وضع وتنفيذ ما يرتبط بذلك من تشريع ولوائح وهي تحتاج بدورها الى مساندة عن طريق بناء القدرة والتعزيز المؤسسي ومشاركة أصحاب المصلحة وتولي زمام الأمور على المستوى المطلوب فيه حل المشكلات. ولذا فلا بد من كفاءة ادراج الـ NPP في الخطط والسياسات الوطنية للبلد وهو أمر يقتضي تعاوننا مع الوكالات الحكومية الأخرى. بيد أن وجود كثير من الفاعلين قد ينشئ بلبله ويزيد من المساعدة الى درجة تتجاوز الحد المفيد.

48- والاستدامة مرتبطة أيضا بازالة الطلب على الـ ODS المتبقية في الوقت اللازم حتى عام 2010، فيما عدا احتياجات الخدمة التي ينبغي تغطيتها بخطط للاستعادة واعادة التدوير وبمخزون يسمح باجراء الازالة في الموعد المقرر والحفاظ عليها بعد مدة الاتفاق. ويقتضي الأمر مزيدا من التحري فيما يتعلق بالمخاطر التي تحيق بالاستدامة بما في ذلك مخاطر اعادة التحول وايجاد العلاجات الممكنة.

سادسا- التخطيط والتبليغ

سادسا-1 الاتفاقات وخطط التنفيذ السنوية

49- الى جانب تحديد أهداف الازالة السنوية للـ CFC/ODS وتحديد ما يوازي ذلك من جداول تمويل، تضمنت اتفاقات الازالة الأولى المعتمدة في الاجتماع الخامس والثلاثين للجنة التنفيذية (NPPs) بماليزيا وتايلند

وخطه لازالة الـ CFC في تركيا وكلها مع البنك الدولي والمعتمدة في الاجتماع السابع والثلاثين للجنة التنفيذية (خطه الازالة الوطنية للبرازيل ينفذها اليونديبي مع المانيا) ضمن تلك الاتفاقات الأولى النقاط التالية:

(أ) إن برنامج العمل السنوي ينبغي أن يتضمن وصفا تفصيليا للأنشطة المنفذة في السنة السابقة، وكذلك للأنشطة التي جرت في سنة الخطة مع بيان ما أنفق عليها وتقرير عن أية تغييرات أدخلت على الخطة والميزانية الأصليين.

(ب) يوافق البلد على السماح بما يلي:

(1) القيام بمراجعات تقنية مستقلة، تدير شؤونها الوكالة المنفذة؛

(2) تفحص منتظم في منتصف المدة يجري كل 2-3 سنوات، يجري كجزء من برنامج العمل السنوي للرصد والتقييم، الذي يتولاه الصندوق؛

(ج) المرونة للبلد في استعمال الأموال بطريقة يظن أنها تحقق أسلس وأكفا إزالة للـ ODS؛

(د) مسؤولية الوكالة المنفذة تشمل مساعدة البلد على وضع برنامج عمله السنوي الذي يضم التبليغ عن الانجازات التي تمت بتطبيق البرامج السنوية السابقة.

(هـ) دفع البرامج السنوية مرتين بتأييد الوكالة المنفذة أن أهداف التخفيض المتفق عليها ومراحل الأداء الخاصة بالنشاط قد أنجزت فعلا.

50- في اتفاق مع البرازيل، وافقت عليه اللجنة التنفيذية الـ 37، وجعل اليونديبي بوصفه الوكالة المنفذة مسؤولا عن كفاءة الأداء والتحقق المالي وفقا للاتفاق المذكور ولإجراءات ومتطلبات محددة في خطة الازالة الوطنية للـ CFC. في البرازيل.

51- وافقت اللجنة التنفيذية في اجتماعها الـ 38 بموجب مقررها 65/38. على الخطوط الإرشادية المنقحة لاعداد وتنفيذ وادارة خطط ازالة الـ ODS القطاعية والوطنية القائمة على أساس الأداء الفعلي. وتتضمن الخطوط الإرشادية المنقحة أيضا اتفاقا نموذجيا متعدد السنوات. بيد أنه، وفقا للفقرة الفرعية (ب) من المقرر المشار اليه، فإن الخطوط الإرشادية لن تنطبق على خطط ازالة الـ ODS السابق اعتمادها والقائمة على أساس الأداء الفعلي، حيث أن هذه الخطط الموجودة تشير الى اتفاقات تخضع لأحكام قواعد محددة في كل حالة. والاتفاقات المتعددة السنوات التي اعتمدت في الاجتماع الـ 39 والاجتماعات اللاحقة (في العينة المختارة: الأرجنتين، مصر، أندونيسيا، ليبيا، فنزويلا، فينتام) كانت جميعها قائمة على أساس الخطوط الإرشادية المنقحة.

سادسا-2 تقارير التنفيذ السنوية

52- لا يوجد شكل مفروض لتقديم تقارير التنفيذ السنوية. وعلى الرغم من أن كثيرين يتبعون نموذج الـ AIP، إلا أن هناك تنوعا كبيرا من حيث الطول والبنية، وهو أمر يجعل من الصعب اصدار حكم بشأن جودة تلك الوثائق. وفي اتفاقات الـ NPP الخاصة بماليزيا وتايلند، التي تمت الموافقة عليها قبل الاجتماع الثامن والثلاثين، ان تبليغ التنفيذ وارد وصفه في سياق خطة التنفيذ السنوية. والنص من الاتفاقات هو كالاتي: "يجب أن يتضمن برنامج العمل السنوي وصفا تفصيليا للأنشطة التي نفذت في السنة السابقة وكذلك التي أجريت في سنة الخطة، مع بيان ما انطوت عليه من نفقات وتقرير عن أية تغييرات أدخلت بالنسبة للخطة والميزانية الأصليين". بيد أنه، في الاتفاقات الجديدة، ان الاشارة الرئيسية المباشرة الى تبليغ التقدم المحرز وارد في سياق أدوار الوكالات المنفذة

(التذييل 6-ألف) حيث من المطلوب من تلك الوكالات أن تقدم تقارير عن تنفيذ البرنامج السنوي عن السنوات السابقة والجارية.

53- في غيبة شكل محدد لتقديم التقارير المرحلية، فإن هذه التقارير تتضمنها الـ AIP كجزء لا يتجزأ من تقديم البرامج السنوية. وهي تقدم تحت طائفة متنوعة من العناوين تبعا للوكالة المنفذة وللبلد المعني. والتقارير المرحلية الخاصة بـ AIP 12 تم استعراضها، مقسمة على تسعة عناوين تشمل "الانجازات مقابل مؤشرات الأداء المتصلة بالمرحلة الثانية من خطة تنفيذ العمل" و"الانجازات ازاء مؤشرات الأداء المتصلة بالمرحلة الثانية من خطة العمل"؛ و"انجازات البرنامج السنوي (الفعلي والمزمع لعام 2004)؛" و"حالة التنفيذ في البرنامج السنوي لعام 2005"؛ و"تقرير عن تنفيذ 2004-2006 الخ. وتتبع التقارير عادة البنية والمضمون الخاص بالـ AIP، وتتضمن كثيرا من التغيير من حيث المضمون والطول (من حوالي 12 صفحة للتقارير القائمة على أساس الخطوط الارشادية للـ AIP الخاصة بالاتفاقات الى حوالي 40 صفحة للتقارير عن الـ AIP أو الاتفاقات الأقدم عهدا المتعددة السنوات".

54- ولذا فإن التحدي هو ايجاد الانسجام في شكل ومضمون تقارير التنفيذ السنوية بطريقة تصون ثروة المعلومات الموجودة في الوقت الحاضر في معظم التقارير وتقدم في أن معا تقييما للنتائج المزمعة والنتائج المنجزة وكذلك تحليلا واضحا وموجزا لوجوه القوة والضعف في تنفيذ الاتفاقات المتعددة السنوات. وبينما كان ثمة اعتراف بالحاجة الى تقارير تنفيذ سنوية تصور الأداء والنتائج التراكمية للاتفاق المتعدد السنوات كله بدلا من شريحة محددة فقط. فإن من الشواغل الرئيسية للأمانة وللوكالات المنفذة هو أن الحالة المتقدمة حاليا لمعظم الاتفاقات المتعددة السنوات لا تترك كثيرا من الوقت لاعداد واقرار وتنفيذ شكل جديد للتبليغ وهو أمر يقتضي وقتا وافيا لتنفيذه. وبينما توجد احدى الوكالات أكثر تفتحا لايجاد تنسيق بين الأجزاء السردية من التقارير الا أن وكالة أخرى كانت مترددة بشأن ادخال أية تعديلات محسوسة على شكل أو تنظيم التقارير لأن ذلك يقتضي تدريبا جديدا لوحدة ادارة المشروعات وأن يتم ذلك في فترة محدودة. بيد أنه يبدو أنه كان ثمة بعض الاستعداد من جانب الوكالات المنفذة لادراج أقسام تصف القضايا مثل الرصد المطلوب بموجب التذييل 5-ألف الملحق بالاتفاقات المتعددة السنوات، وبند المرونة وهما مجالان لا تعالجهما تقارير التنفيذ السنوية المعمول بها الآن.

سابعاً- تقارير التحقق

سابعاً-1 الخطوط الارشادية والممارسات

55- إن الخطوط الارشادية للتحقق من أهداف الاستهلاك السنوي في الاتفاقات المتعددة السنوات المعتمدة في الاجتماع الـ 46 (المقرر 38/46) تبين نهجا مبسطا ومباشرا للتحقق من الاستهلاك على المستوى الوطني. والطريقة قائمة فقط على بروتوكول مونتريال في تحديده لاستهلاك الـ ODS، وهي أنها المقادير التي أنتجت زائدا المقادير التي استوردت وناقصا المقادير التي تم تصديرها، وهي لا تشمل تقييم استهلاك الـ ODS على مستوى المنشآت. والاجراءات المقترحة في الخطوط الارشادية للتحقق من استهلاك الـ ODS يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

- (أ) استعراض الاحصاءات الرسمية أو احصاءات الواردات/الصادرات، والمقارنة بين الحصص التي أصدرت مقابل الحصص التي استعملت فعلا؛
- (ب) استعراض عينة ذات صفة تمثيلية من التقارير من المستوردين/المصدرين، وأيضا من الموزعين إذا ما كانت متوفرة؛

56- على الرغم من أن البلدان مطلوب منها أن تطبق هذه الخطوط الإرشادية فقط بعد الاجتماع السادس والأربعين، أي للتحقق من بيانات استهلاك عام 2005، إلا أن استعراض الـ AIP المقدمة قد بين أن الطريقة المفروضة بموجب الخطوط الإرشادية أو تعديلات الطريقة، قد استعملت فعلا للتحقق من بيانات الاستهلاك في السنوات السابقة. وفي عدة بلدان، كان التحقق قائما على أساس نظام للتراخيص و/أو تخصيص حصص سنوية للمستوردين المسجلين. وفي بضع الحالات (كما في تايلند وفيت نام)، تمت مقارنة بيانات استيراد الـ ODS ببيانات التصدير التي تم الحصول عليها من البلدان المصدرة. وبالنسبة لمعظم البلدان التي كانت تتوفر فيها الظروف اللازمة، وجد أن المنهجية سديدة وأنها تؤدي الى نتائج مرضية، بيد أنه في عدد قليل من البلدان الأخرى مثل أندونيسيا ونيجيريا وفنزويلا، لم تكن النتائج مرضية، لأنه لم يكن من المستطاع مقارنتها بمصادر أخرى للبيانات. وفي نيجيريا وأندونيسيا، ان غيبة نظام سليم لحصص الاستيراد جعل التحقق أمرا أشد صعوبة، بينما في فنزويلا، وعلى الرغم من كثرة القوانين واللوائح المذكورة في التقرير، كانت النتائج تبدو أقل موثوقية، لعدم وجود بيانات مؤيدة بسبب ما وصف بأنه "بيروقراطية مفرطة ونقص في امكانية التوصل الى معلومات من الوكالات الحكومية".

57- هناك ملاحظات أخرى مبينة على النحو الآتي:

(أ) ان القواعج والعرف المعمول بها محليا يمكن أن تحدد الطريقة التي يجري بها التحقق. وفيما عدا ماليزيا، حيث أجرت التحقق الادارة الوطنية للمراجعة، وهي وكالة حكومية، قام بالتحقق بجميع البلدان الأخرى خبراء استشاريون أو محاسبون قانونيون؛

(ب) فيما عدا مصر، حيث كان الخبير الاستشاري الدولي الذي قام باعداد تقرير التحقق هو أيضا المراجع التقني للـ NPP، يمكن أن يفترض في معظم الحالات أن المراجعين لم يكن لهم أية صلة باعداد أو تنفيذ الـ NPP. ويلاحظ اليونديبي أنهم، في تلمسهم لشخص أو كيان للقيام بالتحقق من الأداء، يتشددون على مطلب الاستقلال (مثلا أندونيسيا)؛

(ج) إن الاستعمال غير الصحيح للقواعد الجمركية المنسقة، خصوصا على يد موظفي الجمارك والمستوردين وسماسرتهم، قد ذكره أحد البلدان بأنه قد أدى الى بيانات جمركية غير صحيحة، وجعل من الصعب في بعض الأحيان التوفيق بين بيانات الاستيراد المستمدة من مصادر مختلفة. ولكن سواء أكانت هذه المشكلة مشكلة شائعة أو مقصورة على البلد الذي قام بالتبليغ عنها، فذلك أمر لم يكن من المستطاع التأكد منه من واقع الوثائق؛

(د) هناك عدد من البلدان مثل الفلبين، فيها وكالتان حكوميتان أو أكثر مسؤولتان عن الرقابة والادارة لواردات واستهلاك الـ ODS. ويبدو أنه توجد علاقات عمل منسجمة جدا بين ادارة الـ ODS وسلطات الرقابة والجمارك وسلطات الرقابة عن الكيماويات في معظم البلدان، المبينة في العينة، وهو أمر ينبغي أن يؤدي الى وجود بيئة تساعد على عملية التحقق. بيد أنه قد تكون هناك حالات، مثل فنزويلا، يبدو فيها أن هذه العلاقات غير موجودة.

58- ان استعراض الوثائق دل على أن الظروف التمكينية الناجحة للتحقق بقليل من الجهد، تشمل ما يلي:

(أ) وجود سلطة تشريعية/تنظيمية؛

(ب) وجود نظام للتراخيص و/أو نظام للحصص، يؤديان وظيفتهما بكفاءة؛

- (ج) وجود تعاون بين الوزارات/والادارات (سلطات اصدار الحصص، الجمارك، سلطات الرقابة عن الكيماويات، وحدات الأوزون الوطنية)؛
- (د) معرفة الـ ODS وقضايا الرقابة على الـ ODS (العاملون في مختلف المؤسسات الوطنية والخبراء الاستشاريون الوطنيون والمستوردون وغيرهم من أصحاب المصلحة؛
- (هـ) امكانية الوصول الى المعلومات من القطاعين العام والخاص؛
- (و) نظام تسجيل أو نظام لتعقب المستوردين والصانعين والتجار المتعاملين مع الـ ODS، يكون دائما مستوفيا من الناحية الزمنية (خصوصا اذا لم يكن ثمة نظام موجودا لاصدار التراخيص)؛
- (ز) التنسيق بين البنود الجمركية لتبين الـ ODS؛
- (ح) امكانية التعامل مع قواعد بيانات بالكمبيوتر متضمنا معلومات عن التراخيص وعن استعمالها.

59- إن النظر في استهلاك الـ ODS على مستوى المنشآت أمر ليس مفروضا في نطاق المجال الحالي الذي يلتزم به في التحقق. بيد أنه، في اثنين من البلدان، ان التحقق من الاستهلاك على هذا المستوى أصبح أمرا لازما في حالات لم تكن فيها المعلومات من واحد من المصادر الموصى بها معلومات موثوقا بها. وفي بعض الحالات كان التحقق لازما لتحديد مصير الـ ODS التي تم توزيعها في النظام، كما في حالة التخزين. وفي مصر وليبيا، مثلا، امتد نطاق التحقق كي يشمل مستوى المنشآت كوسيلة أخرى للمقارنة بين بيانات الاستهلاك.

60- ومن ناحية أخرى وفي بعض الحالات، ان الالتزام الدقيق بالاجراءات المقترحة في الخطوط الارشادية قد استبعد النظر في استهلاك الـ ODS على مستوى المنشآت، على الرغم من أن ذلك كان من الممكن أن يحسن مستوى دقة المعلومات التي جرت مراجعتها. وخلال الزيارات الميدانية، يمكن أن يكون من المستصوب أن يحدد المدى الذي أدى فيه التفحص الاضافي على مستوى المنشآت الى تحسين جودة التحقق مع بيان التكاليف الاضافية اللازمة لذلك. وفي البلدان التي مطلوب فيها اجراء أنشطة للرصد تحت الاتفاقات المتعددة السنوات، ان هذه البيانات تكون متاحة بسهولة.

سابعاً-2 التحقق من ترتيبات الرصد على المستوى القطري

61- في عدد من الاتفاقات التي تمت الموافقة عليها بعد الاجتماع الـ 38، عقب الموافقة على الخطوط الارشادية لاعداد وتنفيذ وادارة خطط ازالة الـ ODS، فان للبلدان المعنية التزامات محددة بموجب التذييل 5-ألف الملحق باتفاقاتها لاجراء رصد دقيق للأنشطة في نطاق خطتها الازالية، شاملة تجميع بيانات صحيحة. وهذا الدور الرصدي يسانده في المعتاد تمويل لبناء القدرة ويشمل ذلك نظم كمبيوتر، وهو خاضع أيضا لتحقيق مستقل. وهناك 6 من الـ 12 بلدا، هي الأرجنتين ومصر وأندونيسيا وليبيا وفنزويلا وفيت نام، تدخل في هذه الفئة من البلدان. والنص المأخوذ من اتفاق فنزويلا هو: "على البلد أن يقوم برصد صحيح لأنشطته بموجب هذا الاتفاق". والمؤسسات المبينة في التذييل 5-ألف ("الرصد") ستقوم بالرصد وتقديم تقرير عن هذا الرصد وفقا للأدوار والمسؤوليات المبينة في التذييل 5-ألف. وهذا الرصد سيكون أيضا خاضعا لتحقيق مستقل كما هو مقرر في الفقرة 9 (من الاتفاق).

62- إن الأحكام الداخلة في التذييل 5-ألف من كل اتفاق انما هي مفصلة خصيصا لمعالجة المشكلات والاحتياجات المحددة كما يبينها البلد والوكالات المنفذة المسؤولة عن اعداد مقترحات المشروعات. وتسد الأحكام أدوارا محددة لمؤسسات محددة وكذلك للوكالات المنفذة لكفالة التنفيذ السليم والمستدام للـ NPP. وتنفيذ هذا

الجزء من الاتفاق كما هو محدد يمكن أن يعزز الامكانيات المحلية لادارة الـ NPP والأنشطة المماثلة المشتركة بين عدة فروع علم. فمثلا رغم أن الأحكام لم تكن منطبقة على تايلند، إلا أن هذا البلد اتخذ مبادرات مماثلة للمبادرات المقررة الآن بموجب التذييل 5-ألف على بلدان أخرى لتعزيز تنفيذ الـ NPP وتعزيز استدامة سياسته وتدابيره المؤسسية. ورابطات الصناعة مثل معهد تايلاند للنسيج تم تعزيزها وتمكينها من خلال الـ NPP أن تأخذ بزمام القيادة في التنظيم الذاتي للصناعة، واتخاذ تدابير أخرى أدت الى نتائج ملموسة. ومعهد تايلند للنسيج قد حدد حدودا للتعرض للمخاطر ومواصفات لمعدات التهوية لصناعة النسيج المحلية، مع تركيب معدات تهوية نموذجية في عينة من المصانع، وهي جاهزة لانتاجها على النطاق الصناعي وتوزيعها. وقد أنشئت قاعدة بيانات لمصانع النسيج والملابس المحلية، وهي تنشر نشرة دورية لهذه الصناعة.

63- ان استعراض تقارير التحقق لعام 2005 بينت وجود نتائج مختلطة فيما يتعلق بمعاملة التحقق من الأنشطة المبدولة في نطاق التذييل 5-ألف، كما تقتضي ذلك الاتفاقات مع مختلف البلدان. وفي التقرير عن مصر، ان التدابير المتخذة فيما يتعلق بالرصد واردة وصفها في تقرير التحقق تحت عنوان "معلومات متعلقة برصد المشروعات". ويشمل ذلك انشاء نظام للرصد من خلال التعاون مع ثلاث وزارات رئيسية ومع رابطة من رابطات المستوردين. وقد اعترفت ليبيا وبلدان أخرى في وثيقة مشروعاتها بالحاجة الى الوفاء بهذا الالتزام. وطبقا لوثيقة مشروع ليبيا، ان وزارة البيئة فيها ستختار وتعين خبيرا استشاريا مستقلا يعمل في تعاون وثيق مع فريق التنفيذ لتقييم التقدم المحرز وجودة الأداء في تنفيذ الـ NPP، ويقدم تقارير ربع سنوية عن الحالة السائدة وتقارير نصف سنوية عن بيانات الاستهلاك. بيد أنه، لا توجد اشارة محددة الى أنشطة تحقق في نطاق التذييل 5-ألف في اتفاق ليبيا ولا دلائل في تقرير التحقق على اجراء هذا التحقق فعلا.

64- في حالة أندونيسيا، لم ترد في التقارير عن "عناصر السياسة ومساندة الادارة"، لم ترد اشارة محددة الى خطوات اتخذت فيما يتعلق بالتذييل 5-ألف في برامج تنفيذ السنتين 2004 و2005. وفيما يتعلق بأندونيسيا على وجه الخصوص، حيث أن الـ NPP هو تجميع لعدة خطط قطاعية فمن المهم أن تعالج هذه القضية على نحو متميز في تقرير التحقق والتنفيذ.

65- فيما يتعلق بفرنزويلا، يبدو أنه لم يكن ثمة اشارة الى التحقق من هذا النشاط في اتفاق شروط التكليف بين اليونيدو والخبير الاستشاري لعملية التحقق لعام 2005. وفيما يتعلق بفييتنام، فان التذييل 5-ألف يغطي أنشطة وحدة ادارة المشروعات في 4 مجالات رئيسية هي اللوائح وتنفيذ المشروع ووعي الجماهير والرصد. ويبدو أن الهدف هو تعزيز امكانيات الادارة لوحدة ادارة المشروعات داخل نظام شامل لعدة فروع، وتوليفة من مختلف المؤسسات. واستعراض تقرير المراجعة يبين أن شروط التكليف المتفق عليها بين الخبير الاستشاري والبنك الدولي لم تتوقع مراجعة أنشطة التنفيذ اللازمة بموجب التذييل 5-ألف.

66- ليس بين البلدان التي يتولى اليونديبي وظيفة الوكالة المنفذة القائمة بالنسبة لها، بلد يقع في طائفة البلدان التي تنطبق عليها الفقرة 6 من التذييل 5-ألف من الاتفاق المتعدد السنوات. بيد أنه هناك قضايا تتعلق بأهداف ومقصد هذا القسم من الاتفاقات المتعددة السنوات جرت مناقشتها مع اليونديبي. واجراءات الرصد التي أنشئت في اطار هذا القسم قد وجدت مفيدة ويمكن أن تؤدي الى تخفيض التكاليف وأن تعزز الكفاءة في تجميع المعلومات وفي التحقق.

67- لاحظ البنك الدولي أنه على الرغم من الأحكام الواردة في التذييل 5-ألف، من أن الاتفاقات يمكن أن تزيد عبءا على التكاليف، إلا أنها قد تكون مفيدة كأدوات ادارة ورصد، عندما تبين على نحو سديد الظروف الوطنية والمتطلبات الوطنية. وفي فييت نام مثلا، ان البنية التحتية اللازمة بموجب التذييل 5-ألف قد ذكر أنها كانت أساسا موجودة فعلا في وقت الموافقة على الـ NPP. بيد أن الرصد بموجب التذييل 5-ألف لا يستثني

تحديث المعلومات بشأن المقادير الفعلية من الـ CFC والهالونات المستوردة، مع مكتب الجمارك كل ثلاثة أشهر. وهناك مشكلة وهي أن مراجعة المؤسسات الحكومية على يد محاسبين خصوصيين ليست ممارسة مقبولة في فيتنام وكذلك في بلدان أخرى.

سابعاً-3 تكلفة التحقق واختيار معايير للخبراء

68- إن تكلفة التحقق كانت بصفة عامة أمراً يصعب تحديده من واقع البيانات المتاحة من الـ AIP . وفي بعض الـ AIP، كان هذا جزءاً من تكاليف الإدارة التي لا تبيين مفرداتها في المعتاد. والتكاليف بالنسبة لبلدين حيث كانت المعلومات متاحة، (مصر وفييت نام) تراوحت ما بين 5 000 دولار أمريكي وحوالي 25 000 دولار أمريكي أي حوالي 7,5% - 25% من مجموع تكاليف الإدارة.

69- بسبب قلة المعلومات بشأن تكاليف التحقق، كان من الصعب أن تحدد تكلفة التحقق في سياق تكلفة البرنامج الشامل للإدارة، وإصدار حكم بشأن جدوى هذه التكاليف. وفي بعض الحالات، بدت تكاليف التحقق شاملة تكاليف مرتبطة بأنواع أخرى من المراجعة مثل مراجعة المنشآت كجزء من التقييم الروتيني للمشروعات وكذلك كتكاليف مراجعات تقنية للوفاء بمتطلبات الأمان الوطني. وهناك معلومات إضافية ينبغي السعي إلى الحصول عليها من الوكالات المنفذة ومن بعض البلدان لتوضيح وتحديد التكاليف الفعلية لعملية التحقق. بيد أن المناقشة مع الوكالات المنفذة قد أوضحت بأن متوسط تكلفة التحقق هو 10 000 دولار أمريكي - 15 000 دولار أمريكي، وهو مقدار لا يعتبر باهظاً. وهذه التكلفة للتحقق لا تبدو مدعاة لقلق كبير بالنسبة للبلدان من غير ذات الاستهلاك المنخفض.

70- إن تقارير التحقق لا تصف وصفاً كاملاً مؤهلات وخبرة الخبراء الاستشاريين أو الخبراء الذين يستعملون للتحقق واختيار الخبراء المستعملون للتحقق ومعايير اختيارهم. وفي معظم الحالات ينبغي أن يستعمل محاسب قانوني، أحياناً ضمن فريق مع خبير تقني، ولكن أحياناً أيضاً يستعمل خبير استشاري واحد له إحدى هذه الخلفيات. وهناك أيضاً الحاجة إلى أن يستكشف مع الوكالات والبلدان ما إذا كانت تكلفة المراجعة يمكن تخفيضها بتحسين نظام الرصد واستعمال مصادر بديلة من البيانات، يمكن أن توفر مستوى مشابه من التأكيد من إجراءات المراجعة الجارية، ولكن بتكلفة أقل.

ثامناً- خطة عمل لزيارات ميدانية للتقييم

ثامناً-1 قواعد التقييم المعدلة

71- كما لوحظ في القسم ثانياً-3 أعلاه، إن الدراسة النظرية السابقة ودراسات حالات المتابعة بشأن تقييمات الـ NPP، قد تبينت قضايا لإدارة ورصد البرامج والتحقق من البرامج، باعتبار أنها تحتاج إلى مزيد من التحليل. وأيدت الدراسة النظرية من جديد هذه النتائج وسلطت بالإضافة إلى ذلك الضوء على الحاجة إلى ما يلي:

(أ) النظر إلى مؤشرات لتقييم التأخيرات والمصاعب في التنفيذ. وقد لاحظ البنك الدولي أن النظر في التأخيرات ينبغي أن يتم في سياق الكيفية التي تقوم بها البلدان بتحقيق أهدافها الشاملة في الأداء، بموجب اتفاقاتها مع اللجنة التنفيذية. والتغييرات في استعراض طلبات التمويل المستقبلية، بالنسبة للشرائح الجديدة من الاتفاقات المتعددة السنوات، والتبليغ عن التأخيرات فيها، كما هو مقترح في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/51/14 أمر ينبغي أيضاً أن يؤخذ في الحسبان بعد أن توافق عليه اللجنة التنفيذية؛

- (ب) تحليل التنسيق المتوقع والممارس عندما تكون أكثر من وكالة منفذة واحدة ضالعة في القطاعات الفرعية لأحد الـ NPP؛
- (ج) بيان كيف يجري تفسير بند المرونة واستعماله من طرف البلدان والوكالات المنفذة، وكيف يتم التبليغ عن هذا الاستعمال. وقد لاحظ البنك الدولي أنه يفهم أن ادخال أشكال جديدة قياسية لن ينطبق الا على الاتفاقات المتعددة السنوات التي يستجد اعتمادها؛
- (د) تقييم النظرة العامة الى الحفاظ على نتائج الازالة التي تتحقق، بما في ذلك احتمالات التطبيق المؤسسي والقانوني، في الفترة التالية لعام 2010.

ثامنا-2 النهج في مجال الزيارات الميدانية

72- من المقترح أن التقييم ينبغي أن يركز على الـ NPP في عدد من غير البلدان ذات الاستهلاك المنخفض. وقد يشمل ذلك الـ NPP التي جرى تنفيذها على مدى عدة سنوات وكذلك اعتمدت على وجه التحديد بموجب المقرر 65/38، والتي حصلت على الأقل على شريحتين معتمدتين حتى الاجتماع الـ 50 للجنة التنفيذية.

73- مع مراعاة الطبيعة المعقدة لهذه الخطط، وللعوامل والعناصر الكثيرة التي تؤثر في هذا الموضوع وتحتاج الى التحري فيها، ينبغي أن يوجه الانتباه الى أن الزيارات الميدانية لفترة طويلة على الحد الكافي لتلمس الآراء بشأن أداء المنهجية ووقعها من ناحية طائفة واسعة متنوعة من أصحاب المصلحة (الوزارات، والادارات وحدات الأوزون الوطنية الخ، وحدات ادارة المشروعات، القطاع الخاص، الرابطات، معاهد التدريب، المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والوسطاء الماليين).

74- ينبغي ايلاء عناية خاصة لعملية التحقق/المراجعة، التي تقوم على أساسها مقررات تمويل الشريحة التالية. والتوفيق بين البيانات والتحقق من البيانات سواء كانت مستقلة أو غير ذلك، أمر سيحتاج الى مراجعة وتقييم دقيقين. وقد يكون الأمر قاصراً على وجود آليات أقل تكلفة يمكن أن توفر مستوى مماثل من التأكيد. فإذا كان الأمر كذلك فإن تلك الآليات ينبغي استكشافها،

75- حيث التركيز في هذه الممارسة هو على تقييم كفاءات الادارة والرصد والتحقق من الـ NPP، فهناك عدد من القضايا الرئيسية يحتاج الى الاثارة والى ردود. وهناك قائمة تمهيدية لهذه المسائل وارده في قائمة مراجعة في المرفق الأول. ومن المهم أن يلاحظ أن هذه ليست قائمة أسئلة لموظفي وحدات الأوزون الوطنية. وانما هي تجميع لجميع الأسئلة والمسائل الفرعية التابعة لها، التي سوف تستعمل في اللقاءات مع مختلف أصحاب المصلحة.

ثامنا-3 البلدان المطلوب زيارتها

76- ان خطة السفر الخاصة ببعثات التقييم هذه سوف يضعها كبير موظفي الرصد والتقييم في تشاور مع وحدات الأوزون في البلدان التي ستتم زيارتها ومع الوكالات المنفذة والوكالات الثنائية المعنية. والاختيار النهائي لهذه البلدان أمر يعتمد على نتائج تلك المشاورات. وسوف يقوم الاختيار على المعايير الآتية لتوفير معلومات متوازنة عن: اختلاف حجم البلدان والمناطق؛ المشروعات التي تنفذها الوكالات المنفذة والثنائية، بما في ذلك الحالات التي تعمل فيها عدة وكالات على عناصر مختلفة في خطة واحدة؛ البلدان التي فيها NPP وخطط قطاعية في حالة امتثال وغيرها في حالة عدم امتثال؛ وتباين القطاعات التي تغطيها الخطط القطاعية.

المرفق الأول : قائمة الأسئلة

- أولاً: إدارة خطط الإزالة الوطنية
- 1) الإطار المؤسسي
- (أ) ما هو الهيكل الإداري للبرنامج الإجمالي للمواد المستنفدة للأوزون ولخطة الإزالة الوطنية بوجه خاص (على البلد أن يوفر، أو على المستشار أن يعد، رسماً بيانياً تنظيمياً).
- (ب) ما هو توزيع العمل وطبيعة التنسيق مع وحدة الأوزون الوطنية، ووحدة إدارة المشاريع، والوسيط المالي، والوكالة المنفذة، ولجنة الأوزون الوطنية؟! هل ثمة مؤشر واضح وموثق على مسؤوليات كل من أصحاب المصلحة ذوي الدور وهل ثمة نظام للمحاسبة معمول به مرتبط بتلك المسؤوليات (مذكرة اتفاق، إلخ)!
- (ج) هل يبدو تحديد المسؤوليات كافياً لكفالة التعاقد في الوقت اللازم؟ هل ثمة سبيل إلى جعل محاسبة المسؤول عن عمل معين عملية أكثر شفافية؟ هل يوجد حالياً مذكرات اتفاق بشأن هذه المسائل؟ وفي حال عدم وجودها، فهل هي لازمة؟
- (د) هل ثمة حالياً ثلاثة نماذج من وحدات إدارة المشاريع، بيد أنه لا توجد بيانات تكاليف تتيح تقييم الفعالية. فهل وحدات إدارة المشاريع فعالة الكلفة؟ وما هي مزاياها وسلبياتها؟ هل يجب تشجيعها أو التثني عنها؟
- (هـ) يشير جميع الاتفاقات إلى التزام حكومي بكفالة إجراءات رصد دقيقة لعملية الإزالة. بيد أن الاتفاقات التي تم الموافقة عليها عقب الاجتماع الثامن والثلاثين (الأرجنتين، إندونيسيا، فنزويلا، فينتام، ليبيا، مصر) تتطوي في التذييل 5- ألف من كل اتفاق على الترتيبات المؤسسية المتفق عليها لرصد أنشطة خطة التنفيذ السنوية في إطار الخطة على أساس جار (تكمين الفكرة في بناء القدرات وتعزيز القوة المؤسسية). هل أدرج ذلك تحديداً في عملية التحقق من أنشطة الاستهلاك والرصد في بلدانكم؟
- (و) هل نصت الفقرة 6 والتذييل 5 - ألف من الاتفاقات المعنية على الترتيبات والمرافق المؤسسية المقترحة (من قبيل نظم الحواسيب، في فينتام ومصر مثلاً) تسهيلاً لعمليتي رصد وإدارة الأنشطة المعمول بها إبان الموافقة على خطة الإزالة الوطنية في البلدان المعنية أم أنه تم العمل بها في أعقاب إجراء الموافقة؟
- (ز) في حال غياب الترتيبات والمرافق اللازمة إبان الموافقة على خطة الإزالة الوطنية، إلى أي مدى تم إنجاز هذه الترتيبات والمرافق، بما في ذلك التمويل؟
- (ح) هل يرجح أن تؤدي إجراءات الرصد المتعلقة بكل بلد على حدة إلى مزيد من فعالية الكلفة في التحقق من استهلاك البلدان المعنية أو إلى مزيد من أعباء التكاليف دون مزيد من الفوائد؟
- (ط) هل أدى توزيع أدوار محددة (بالنسبة للبلدان المستفيدة والوكالات المنفذة على التوالي) في التذييلين 5 - ألف و 6 - ألف من الاتفاقات «الجديدة» إلى أي تغييرات ذات شأن في طريقة إدارة الاتفاقات المتعددة السنوات؟

(ي) كيف أثر التوزيع [الحالي] للأدوار والمسؤوليات على توزيع المشاكل واستدامتها؟ كيف لنا أن نعلم متى أو أين يوجد نقص أو فائض في تمويل الدعم؟ وهل ثمة طريقة مناسبة للتدليل على ذلك؟

(ك) هل بالإمكان وضع نهج وطني حقيقي لإدارة البرامج، وخصوصاً عند اشتراك عدة وكالات منفذة في نفس البلد؟ وفي حال كان الأمر كذلك، ماذا يلزم لضمان هذا النهج؟ هل يفيد اتباع نهج وطني (بدلاً من نهج مشاريعي) في اجتذاب أصحاب المصلحة؟ وكيف؟

(ل) كان من المفترض أن يكون توفير غطاء مالي حافزاً في هذا المجال. هل كان الأمر كذلك في نظر البلد؟

(2) التخطيط والتنفيذ

(أ) لكل بلد من البلدان التي أبرمت اتفاقاً من الاتفاقات المتعددة السنوات إلى حد ما خطة دائرية لعملية الإزالة عادة ما يجري تحديثها في طلبات الشرائح السنوية. بيد أن الخطط المتعددة السنوات المتعلقة بالأنشطة غير واضحة انطلاقاً من الوثائق المتاحة. هل للبلدان أن توفر هذه الخطط أو أن تجعل الخطة الإجمالية أكثر شفافية بما يسهل فهم الصورة الأشمل؟

(ب) ما هو منظور البلد لعملية التنسيق بين الوكالات المنفذة، بما يشمل التنسيق مع البرنامج المساعدة على الامتثال؟ وما رأي البلدان بالدور الذي يؤديه برنامج المساعدة على الامتثال؟

(ج) كيف يمكن التوصل إلى تحقيق مزيد من مشاركة أصحاب المصلحة في عملي الرصد والإنفاذ؟ (فعلى سبيل المثال، هل يمكن مناقشة جمعيات التبريد ورابطات التبريد المحلية مراقبة الأعضاء التابعين لها وفرض جزاءات حيثما لزم ذلك)؟

(د) هل أدى توزيع أدوار محددة (بالنسبة للبلدان المستفيدة والوكالات المنفذة على التوالي) في التنبيلين 5 - ألف و 6 - ألف من الاتفاقات «الجديدة» إلى أي تغييرات ذات شأن في طريقة إدارة الاتفاقات المتعددة السنوات؟

(هـ) كيف أثر التوزيع [الحالي] للأدوار والمسؤوليات على توزيع المشاكل واستدامتها؟ كيف لنا أن نعلم متى أو أين يوجد نقص أو فائض في تمويل الدعم؟ وهل ثمة طريقة مناسبة للتدليل على ذلك؟

(و) هل بالإمكان وضع نهج وطني حقيقي لإدارة البرامج، وخصوصاً عند اشتراك عدة وكالات منفذة في نفس البلد؟ وفي حال كان الأمر كذلك، ماذا يلزم لضمان هذا النهج؟ هل يفيد اتباع نهج وطني (بدلاً من نهج مشاريعي) في كسب أصحاب المصلحة؟ وكيف؟

(3) تفهم حالات التأخير وقرارات التمويل

(أ) كثيراً ما تكون حالات التأخير الفعلية أو المتصورة في التنفيذ، بما في ذلك ما يتعلق بمعمليات صرف الأموال، بمثابة إنذار لأعضاء اللجنة التنفيذية بأن ثمة مشاكل في التنفيذ (أي أن الاتفاق المتعدد السنوات لا يجري كما هو مخطط له). بيد أن الحالة قد تكون أو لا تكون كذلك وبالتالي فإن المسألة تستحق مزيداً من التحليل والمراقبة من جانب البلد المعني. كذلك، ثمة اتفاق عام على أن النفقات تساوي المصروفات زائداً الالتزامات لأغراض الحسابات المالية لموارد

الصندوق المتعدد الأطراف. بيد أن ثمة فوارق داخلية في تعريف المصطلحات في ما بين الوكالات مما قد يؤدي إلى خلق فهم مشوش للصورة الحقيقية للحالة المالية الجارية للمشاريع. كيف ينظر البلد إلى هذه المصطلحات؟ هل هي مشوشة؟ هل يلزم المزيد من التوضيح؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هي التوضيحات اللازمة؟

(ب) كيف ترى البلدان الطريقة التي ينبغي تفسير أو تأويل حالات التأخير بموجبها، وما هي الطريقة (أي البارامترات) التي ينبغي استخدامها لتعريف حالات التأخير. وهل ينبغي تعريف حالات التأخير في سياق الصورة الأوسع لتنفيذ المشاريع (المتعددة السنوات)؟

(ج) يرتبط تقدير ما إذا كان قد تم الوفاء بشروط الإفراج عن شريحة التمويل التالية بتفسير حالات التأخير، وهو أمر يؤثر بدوره في تحقيق مؤشرات الأداء. هل ينبغي النظر إلى تمويل الشرائح في ضوء الأنشطة المنفذة الموثقة التي تم التحقق منها (أي مؤشرات الأداء المتفق عليها مسبقاً) أو أن يأخذ هذا التمويل أيضاً في الاعتبار عملية الإزالة الإجمالية أو مدى ما تم إنجازه من أنشطة مقررّة مترابطة؟

(د) يشير جميع الاتفاقات إلى التزام حكومي بكفالة إجراءات رصد دقيقة لعملية الإزالة. بيد أن الاتفاقات التي تم الموافقة عليها عقب الاجتماع الثامن والثلاثين (الأرجنتين، إندونيسيا، فنزويلا، فييت نام، ليبيا، مصر) تنطوي في التذييل 5- ألف من كل اتفاق على الترتيبات المؤسسية المتفق عليها لرصد أنشطة خطة التنفيذ السنوية في إطار الخطة على أساس جار (تكمّن الفكرة في بناء القدرات وتعزيز القوة المؤسسية). هل أدرج ذلك تحديداً في عملية التحقق من أنشطة الاستهلاك والرصد في بلدانكم؟

(هـ) هل نصت الفقرة 6 والتذييل 5 - ألف من الاتفاقات المعنية على الترتيبات والمرافق المؤسسية المقترحة (من قبيل نظم الحواسيب، فييت نام ومصر مثلاً) تسهيلاً لعمليتي رصد وإدارة الأنشطة المعمول بها إبان الموافقة على خطة الإزالة الوطنية في البلدان المعنية أم أنه تم العمل بها في أعقاب إجراء الموافقة؟

(و) في حال غياب الترتيبات والمرافق اللازمة إبان الموافقة على خطة الإزالة الوطنية، إلى أي مدى تم إنجاز هذه الترتيبات والمرافق، بما في ذلك التمويل؟

(ز) هل يرجّح أن تؤدي إجراءات الرصد هذه المتعلقة بكل بلد على حدة إلى مزيد من فعالية الكلفة في التحقق من استهلاك البلدان المعنية أو إلى مزيد من أعباء التكاليف دون مزيد من الفوائد؟

(ح) كان من المفترض أن يكون توفير غطاء مالي حافزاً في هذا المجال. هل كان الأمر كذلك؟

ثانياً. بند المرونة

(أ) هل يجري استخدام بند المرونة (في ما عدا ما يتصل أحياناً بالتكاليف)؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف وأين ومتى ولم؟ وما هو مدى أهمية هذه الحالات والمعدل المتوقع لتواترها؟

(ب) هل استخدم بند المرونة في تمويل مشاريع من قبيل إزالة مرافق إنتاج الرغاوي التي اعتُبر أنها غير مؤهلة للتمويل نظراً لعدم وفائها بالمعايير المتعلقة ببدء التشغيل العائدة للفترة السابقة ليولييه/تموز 1995؟

- (ج) هل يشعر البلد أن ثمة حواجز تحول دون استخدامه لبند المرونة أو تقيّد هذا الاستخدام؟
- (د) تفادياً لأي سوء تفاهم و/أو جدل يقع في المستقبل، هل من المفيد إدراج تقرير رسمي (جزء محدد) يتعلق باستخدام بند المرونة في إطار التقرير المرحلي المتعلق بالبرنامج السنوي؟
- (هـ) إذا كان الأمر كذلك، ماذا ينبغي أن يكون الهدف من مثل هذا التقرير في ضمان صلته باللجنة التنفيذية وبالبلد وبأصحاب المصلحة المعنيين؟ وماذا ينبغي أن يكون شكل مثل هذا التقرير؟
- (و) في سياق أحكام بند المرونة، ما هو منظور البلد للوجه النهائي لصرف الموارد التي قد لا تلزم لأغراض الاتفاق المتعدد السنوات حتى العام 2010؟ هل ثمة أي خطط لبرامج تمتد لغاية عام 2013 أو ما بعدها تنطوي على أي فائض تمويلي قد يلزم؟

ثالثاً: الرصد والإبلاغ

- 1 المبادئ التوجيهية المتعلقة باعداد خطط الإزالة الوطنية وتنفيذها وإدارتها
- (أ) تستلزم خطط الإزالة الوطنية السابقة (البرازيل، تايلند، تركيا، ماليزيا) وصفاً لأنشطة السنة السابقة والأنشطة الجارية والإبلاغ عن التغييرات - ما هو أنجع السبل للوفاء بهذا الالتزام؟
- (ب) هل تحظى الصيغة الحالية لخطط التنفيذ السنوية برضاكم؟ ما هو منظوركم للتغييرات المطلوبة؟
- (ج) على أي نحو تعمل الوكالات المنفذة على مساعدة البلدان في خطط التنفيذ السنوية؟ ما هي الاعتبارات التي تؤثر في ذلك (متطلبات/ رغبات البلد)؟
- 2 التقارير المرحلية
- (أ) هل أثرت طبيعة تطور الاتفاقات المتعلقة بخطط الإزالة الوطنية في النهج الذي تتبعه الوكالات المنفذة إزاء تقديم التقارير المرحلية في فئتين اثنتين (أي المرحلة السابقة للاجتماع الثامن والثلاثين والمرحلة اللاحقة له)؟
- (ب) هل يفي الهيكل الحالي للتقرير المرحلي (المضمّن في خطة التنفيذ السنوية) بالغرض أم أن ثمة حاجة إلى إدخال تعديلات عليه؟
- (ج) كيف ينبغي عرض المعلومات المتعلقة بتنفيذ المشاريع الاستثمارية على نحو يوفر منظورا سليما لمسائل من قبيل العلاقة بين إزالة مركبات الكلوروفلوروكربون وصرف الأموال (حالات التأخير المتصورة؟) وتنفيذ المشاريع (فالبرازيل، مثلاً، سرّعت عملية إزالة مركبات الكلوروفلوروكربون في قطاع الرغاوي قبل تنفيذ المشروع).
- (د) ما هو الشكل الأمثل للتقرير المرحلي (من حيث الحجم والمحتويات والنموذج، إلخ)؟ هل ثمة حاجة إلى مبادئ توجيهية؟

3 بند المرونة

- (أ) هل يجري استخدام بند المرونة (بخلاف ما يتصل أحياناً بالتكاليف)؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف،

وأين، ومتى، ولم؟

- (ب) هل أسفر البند المحدد في الاتفاقات، والقاضي بالإشارة في تقارير التحقق إلى عمليات إعادة التوزيع المعتمدة بمثابة تغييرات كبيرة وباستعراض هذه العمليات، عن أي تغيير في تطبيق بند المرونة خلال تحقيق خطة التنفيذ السنوية؟
- (ج) هل لدى الوكالات المنفذة طرائق عملية تحكم أو تمنع أو تقيد استخدام بند المرونة، وفي حال وجودها، فهل هي تتسجم وأحكام المقرر 37/46؟
- (د) هل يلزم الإبلاغ عن استخدام بند المرونة؟

التحقق

رابعاً:

1) متطلبات عملية التحقق ومنهجياتها

- (أ) ثمة ثلاثة متطلبات مختلفة تتعلق بعمليات مراجعة الحسابات - تتعلق بالاجتماعات الخامسة والثلاثين (ماليزيا، تايلند)، والسابع والثلاثين والثامن والثلاثين (تركيا، برازيل، نيجيريا، الفلبين)؛ والحادي والأربعين والثاني والأربعين والخامس والأربعين والسادس والأربعين (ليبيا، أرجنتين، فنزويلا، إندونيسيا، فييت نام، مصر) - بالنسبة للبلدان الـ 12 المشمولة بالعيّنة. فيم تمثّل أثر الفوارق على الشروط المتعلقة بصلاحيات مراجعي الحسابات وطبيعة ونطاق عملهم، إلخ؟
- (ب) تنفيذ الاتفاقات بأن الوكالات المنفذة تعنى بعملية التحقق، ولكن هل ينطبق هذا الأمر على جميع البلدان (كماليزيا، مثلاً، التي يتولى عملية المراجعة فيها مراجع حسابات منتدب من الحكومة)؟
- (ج) هل لدى الوكالات المنفذة طريقة موحدة في إجراء عملية مراجعة الحسابات في البلدان التي تقدم خدمات لها؟ وإلا فما هي الأسباب؟ وإذا كان الأمر كذلك فما هي هذه الطرائق؟
- (د) ما هي المعايير المستخدمة في تلبية شرط «الاستقلالية» بالنسبة لعمليات مراجعة الحسابات؟
- (هـ) ما هي المعايير المتعلقة بالحكم على مقبولية مراجعي الحسابات؟
- (و) من المسؤول عن استعراض تقارير مراجعي الحسابات (والموافقة عليها)؟
- (ز) يبين المقرر 38/46 إحدى منهجيات التحقق. هل يكفي ذلك أم أن ثمة حاجة إلى تعديل المبادئ التوجيهية المتصلة بذلك؟
- (ح) ما هي الشروط المسبقة المتعلقة بالبلد واللازمة لإجراء عملية مراجعة حسابات سليمة، وهل هذه الشروط متوافرة في البلدان التي يوفر خدمات لها؟
- (ط) في بعض الاتفاقات، تكون الوكالات المنفذة مسؤولة عن ضمان التحقق من الأداء والجوانب المالية. إن خطط التنفيذ السنوية لا تورد وصفاً لكيفية تحقيق ذلك، سواء في الحاضر أو في الماضي.

(ي) ما هو النطاق الذي ينبغي أن تتسم به عملية مراجعة حسابات تقنية؟ (في ما يتعلق بالبلدان التي يجري فيها تنفيذ مشاريع استثمارية كبيرة و/أو توجد فيها مؤسسات أعمال صغيرة ومتوسطة عديدة، هل ينبغي أن تشمل عملية مراجعة الحسابات هذه إجراءات تحقق تحدد بوضوح التقدم المحرز في تنفيذ المشاريع بما يسهل عملية الإزالة في القطاع الصناعي أو قطاع المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة ذي الصلة؟

(ك) هل تتكرر عملية مراجعة الحسابات التقنية المستقلة الجارية في بعض البلدان (ماليزيا وتايلاند) سنوياً؟ ما هو الأثر الذي ترتب حتى الآن على عمليات مراجعة الحسابات التقنية بالنسبة لتنفيذ خطط الإزالة الوطنية وهل يمكن إجراء عمليات مماثلة في بلدان أخرى؟

(2) كلفة عملية التحقق

(أ) لا تشير خطط التنفيذ السنوية إلا بصورة عارضة إلى كلفة المشاريع. فهل يمكن توفير بيانات عن هذه التكاليف بما يساعد على تقييم المتطلبات الجارية وتحديد جدول البدائل؟

(ب) هل يمكن توفير بيانات عن تكاليف التحقق المتصلة بإدارة المشاريع؟
